

وَسُئِلَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الْفِقْهِ

obeikandi.com

## في الاجتهاد والثبات في الشريعة الإسلامية

### في الدين هاد للعقل

القضية أن الدين نزل هاديًا للعقل ، إننا - جميعًا نؤمن بهذه القضية ، الدين نزل هاديًا للعقل ، لكن حينما نقول : الدين نزل هاديًا للعقل ، يتساءل كثير من الناس ، في أى المجالات ؟ ونحن لانريد أن نقول نزل هاديًا للعقل في مجال الماديات فالدين أطلق للعقل الحرية الكاملة فيما يتعلق بالبحث والكشف في مجال الماديات في السماء وفي الأرض ، وفيما بين السماء والأرض ، فقط قيده بأن يكون ذلك في خير الإنسانية ، إنه مادام الأمر ، فيما يتعلق بمجال الماديات والبحث والكشف فيها - في خير الانسانية - فللعقل الحرية الكاملة في هذا ، بل إن أسلافنا رضوان الله عليهم - كانوا يسمون هذه العلوم المادية الطبيعة ، والكيمياء ، والفلك ، والأحياء - كانوا يسمونها علوم الكشف عن سنن الله الكونية ، ومادامت ، كشفًا عن سنن الله الكونية فهي كشف عن بعض صفات الله سبحانه وتعالى ، مادام الأمر كذلك فهي عبادة من هذا الجانب - العلم بالماديات - الكشف عن سنن الله الكونية في الماديات زيادة إيضاح لصفات الله تعالى ، وهو عبادة ، لكن الأمر فيما يتعلق بـ «نزل الدين هاديًا للعقل» إنما هو في أمور المجتمع ومجالاته . العقيدة : نزل الدين هاديًا فيها ، الأخلاق نزل الدين هاديًا فيها ، نظام المجتمع نزل الدين هاديًا فيه ، التشريع نزل الدين هاديًا فيه أيضًا .

هذه الهداية - فيما يتعلق بالتشريع أحيانًا تكون مفصلة تفصيلًا دقيقًا ، كالميراث مثلاً وككتابة الدين ، وأحيانًا تكون كلييات تضم تحتها جزئيات كثيرة ، ولاريب في أنه نزل الدين هاديًا للعقل في جميع مبادئ التشريع ، لكن في وسائل التشريع - أحيانًا - يكون مفصلاً لها ، إن رسائل المبادئ أحيانًا يكون الدين مفصلاً لها ، وأحيانًا يتركها للعقل الإنساني يتصرف فيها بحسب الظروف ، مثلاً الشورى : مبدأ من المبادئ التي أقرها الإسلام وسيلة الشورى : تركها الإسلام للعقل الإنساني ، يحددها بحسب ظروفه وبحسب أمكنته ، وأزمته أما مبدأ الشورى فهو مبدأ لا يتغير ....

وحيثما نقول نزل الدين هاديًا للعقل ، فإنما نعني بذلك أن العقل لا يتحكم في الدين إنما

يهتدى به .

ومعنى أيضًا نزل الدين هاديًا للعقل : أن العقل يفهمه وينقله ، ولا يتناقض أو يتعارض هو والعقل ، لأنه نزل هاديًا له .

ولأنه نزل هاديًا له ، ولأننا توّمن بأن الدين من قِبَلِ الله سبحانه وتعالى ، فهناك القضية التي تتلو ذلك وهي : أن هذه الهداية معصومة ، لأنها من قبل الله ، ومادامت معصومة لأنها من قبل الله فلا بد من اتباعها ، لامناص من اتباعها .

من أجل ذلك كانت الآيات التي تدل على وجوب الاتباع في غاية الصرامة أو في غاية القوة . قال تعالى : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) ويقول سبحانه : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ ) . ويقول أيضًا : ( فلا وربك لا يؤمنون ، حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليماً ) .

هذه الصرامة لماذا؟

لماذا هذا التحديد؟ وهذه الدقة فيما يتعلق بضرورة وجوب اتباع هذه المبادئ التي نزلت من

السماء .

### في تناقض الفكر البشرى

أما عن ضرورة ذلك ، فإن كل من درس تاريخ الفكر البشرى - منذ أن كتب هذا الفكر في الأزمنة القديمة إلى الآن - كل من درسه ، تبين له قضية في غاية السهولة هي : أن هذا الفكر البشرى على تتابع الأزمنة ، بل في العصر الواحد وفي القرن الواحد ، وفي الأمة الواحدة هذا الفكر البشرى متعارض ، متضارب متناقض مختلف .

أين هو الحق فيما يتعلق بهذا التضارب ، وهذا التعارض وهذا الاختلاف والتعارض ، والتضارب في جميع المجالات الفكرية البحتة؟

لسنا بصدد المجالات المادية لأن المجالات المادية تحكمها التجربة . فالتجربة فيصل ، ولكننا بصدد المجالات النظرية ، التشريع ، الأخلاق ، العقيدة ، نظام المجتمع أين هو الحق ، وأين هو الباطل في الآراء البشرية الخاصة بهذه الموضوعات .

ليس هناك مقياس للحق والباطل ، كل المقاييس التي حاولت الإنسانية أن تخترعها منذ الأزمنة القديمة ، كل هذه المقاييس أثبتت فشلها وبطلانها .

من أوائل هذه المقاييس مثلا في الفصل بين الحق والباطل ، فيما يتعلق بالآراء النظرية ، ومنها التشريع بطبيعة الحال ، من أوائل هذه المقاييس (منطق أرسطو) لقد أخفق إخفاقاً كاملاً ، في تمييز الحق عن الباطل .

ومنها مقياس (ديكارت) إنه أخفق إخفاقاً كاملاً أيضاً ، فيما يتعلق بالتمييز بين الحق والباطل هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، مادام لاسبيل إلى القطع بأن هذا الرأي حق ، وهذا الرأي باطل ، كان هناك المجال المتسع الكبير لتزييف الآراء أو صناعة الآراء وفي علم الاجتماع وفي علم النفس كثير من المباحث التي تتحدث عن صناعة الرأي العام .

الرأي العام يُصنع عن طريق الصحف ، ويُصنع عن طريق الإذاعة ، ويُصنع عن طريق التكرار ، يُصنع بوسائل مختلفة ، ويصنع تزييفاً أو إحقاقاً - الرأي العام ومادام الرأي العام يُصنع فهناك هذه الوسائل التي تصنع الرأي العام .

هذه هي الوسائل التي تصنع الرأي العام ، هناك كثير من الناس استخدمها ، ولكن الذين استخدموها في قوة ، هم اليهود استخدموا صناعة الرأي العام في قوة بالنسبة لأغراضهم ، وهم يقولون مثلاً في تكييفهم الرأي العام بالنسبة لشخصيات معينة ونحن الذين رتبنا نجاح (كارل ماركس) يقولون هذا في كتبهم ، ويقولون هذا في كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» لقد رتبوا نجاحه ونجاح آخرين ، لماذا رتبوا نجاحهم ؟ لأنه هذمٌ ، لكل الأفكار الروحية ، وهم يريدون ألا تسود الأفكار الروحية في الإنسانية ويقولون أيضاً عن (البروتوكولات) : نحن الذين رتبنا نجاح (دارون) صاحب نظرية (التطور) ، ونحن الذين رتبنا نجاح (نيتشه) صاحب نظرية الأخلاق .

إنه يرى أن ليس هناك فضيلة ولاشجاعة ، أو عفة أو كرم أو ما شاكل ذلك ، كل هذه الألفاظ اخترعتها الإنسانية ، من أجل حاية الضعفاء ، وتشبثوا بها من أجل حاية أنفسهم . أراد اليهود أن تسود هذه الفكرة في العالم لتتحلل الأخلاق ، ولينتهوا من تحلل الأخلاق إلى السيادة في العالم .

نعود فنقول : هناك صناعة لآراء . ماهو المقياس الذي نفصل به بين الحق والباطل ؟ ليس هناك هذا المقياس . ولقد حاول - في مواجهة الوحي الإلهي ، وفي مواجهة التشريع الإلهي - حاول بعض الناس عمل نظم اجتماعية . حاول مثلاً (أفلاطون) أن يكون جمهورية على ما ينبغي بأدق ما يمكن أن يكون من تفكير فلسفي ، وألف (أفلاطون) جمهوريته . كتبها ونسقها ودرسها ، وعقد فيها ندوات كثيرة ، ودُعِيَ (أفلاطون) لتحقيق جمهوريته في جمهورية

صغيرة ، وذهب ( أفلاطون ) إلى هذه الجمهورية وقيل له إنك مفوض تفويضاً مطلقاً في تحقيق جمهوريتك ، وحاول ( أفلاطون ) أن يحقق جمهوريته فأخفق إخفاقاً كاملاً ، وبعد عشرين سنة بعد فترة من النضج دُعِيَ مرة أخرى لتحقيق جمهوريته بعد التجربة وبعد هذا الإخفاق الذي ناله ، وبعد أن اكتسب معرفة وخبرة فأخفق إخفاقاً كاملاً مرة أخرى . . أما الإسلام فقد طُبِّقَ ، طُبِّقَ في جمهورية ، أو في دولة أو في أمة . إن هذه الألفاظ اللفظ المستعمل فيها إسلامياً - هو كلمة أمة .

( إن هذه أمتكم أمة واحدة ) .

طُبِّقَ الإسلام في أمةٍ ، وانتهى هذا التطبيق بأن انتقل الإسلام من النظرية إلى الواقع ، لقد أصبح واقعاً في أمة تمتد من كذا إلى كذا : لا تكاد تغرب الشمس عنها ، طُبِّقَ بالفعل ، وانتقل من النظرية إلى الواقع ، لكن كل الآراء التي قيلت - فيما يتعلق بالأنظمة التي اخترعت ، أو ابتدعتها البشرية كلها - عرضت وأخفقت ووجهت بالنقد الذي أثبت تعارض بعضها مع بعض .

ولتوضيح ذلك نقول : النظام الرأسمالي اختراع بشري في أمريكا ، يتعارض تعارضاً كاملاً مع النظام الشيوعي الذي هو اختراع بشري فيما يتعلق بروسيا ، ولكن أي هذين النظامين حق ؟ لاسبيل مطلقاً إلى أن تثبت أن هذا أحق من هذا نظرياً بالدليل والبرهان ، وكل ما يُقام من أدلة أو براهين في أمريكا ، تنقده روسيا ، وكل ما يُقام من أدلة أو براهين في روسيا تنقده أمريكا . إذن من هذا كانت الصرامة فيما يتعلق بالدعوة إلى اتخاذ الإسلام أساساً ومن هنا كانت هذه الآيات التي نتحدث عن لا يحكمم بما أنزل الله ، بالظلم مرة ، وبالفسق مرة أخرى ، وبالكفر مرة ثالثة .

### في هداية الدين للعقل دائمة لانتأثر بزمان ولا مكان

ونزل الدين - كما قلنا هداية للعقل ، هذه الهداية للعقل ليست مقصورة على زمن دون زمن ، ولا على مكان دون مكان ، إنها في الوضع الديني الإلهي لكل المؤمنين تتبلور في قضية ، نتحدث عنها في كل وقت وفي كل آن ، هذه القضية هي أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، وهذا هو منطق الدين ، خصوصاً حينما يكون هذا الدين هو آخر الأديان ، بإعلانه سبحانه وتعالى عن ذلك . ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً . ) هي إذن صالحة لكل زمان ومكان ، هذه الكلمة أو هذه القضية صالحة لكل

زمان ومكان إذا كانت في معناها السطحي أو الشكلى أو معناها اللغوى - واضحة فإن بعض الناس قد اتخذها أساساً لتفسير منحرف كل الانحراف ، من هؤلاء مثلاً من قال إنها صالحة لكل زمان ومكان ، لأنها تتكيف بحسب الزمان والمكان ، ثم انتقل نقلة أخرى فقال : إنها صالحة لكل زمان ومكان لأننا نكيفها بحسب الزمان والمكان .

كيف يكون التكيف ؟

قال بعضهم : وعمل على ذلك جاهداً - نحن الآن في بعض الأقطار نعمل في بناء الدولة ، وبناء الدولة جهاد أكبر ، وإذا كان الجهاد الأصغرىبيح الإفطار في رمضان فالجهاد الأكبر - وهو بناء - أولى أن يبيح الإفطار في رمضان .

وحاول أن يطبق الإفطار في رمضان على الدولة فأخفق ، لأن الناس كان شعورهم إيمانياً دينياً فلم ينصاعوا ، ولكنه حاول وبذل وجند الشرطة وجند كل شيء ، فيما يتعلق بتطبيق الإفطار في رمضان ، فكان يقدم مثلاً للمدارس الثانوية الداخلية ، وللجامعات ، والجيش ، ونحوها الوجبات العادية في شهر رمضان ، بدلا من الإفطار والسحور ، ولكن في النهاية - برغم كل ما بذله من جهد - أخفق .

ونعود فنقول : نكيفها بحسب الزمان والمكان كيف . . . نمنع تعدد الزوجات مثلاً ! منع تعدد الزوجات وحصلت حادثة أمام سمعه وبصره ، حصلت حادثة : هذه الحادثة تتلخص في أن شخصاً من الأشخاص متزوج وعنده أولاد من زوجته ، ثم أصبحت زوجته في وضع غير صالح لاستمرار الزوجية ، من الناحية الجنسية ، فكان هو بين أمرين : إما أن يزني وإما أن يتزوج ، والتعدد ممنوع فماذا يصنع ؟ امرأته الأولى لم ترن ، ليست مسئولة عما حدث لها ، هذا قضاء الله بالنسبة لها فماذا تفعل ؟ ولم يطلقها ؟ إنها لم تسيء إليه ، ولم يطلق . وإنما ذهب وعقد عقداً شرعياً ، على امرأة وتزوجها بحسب الشرع ، وأسكنها في مسكن ، وكان يذهب إليها ويبيت عندها . وبلغ عنه أنه تزوج امرأة أخرى ، والقانون في هذه الناحية لا يتساهل ، وذهبت الشرطة وضبطوه متلبساً بالجريمة ، جريمة الزواج بامرأة أخرى ، وأتى به للتحقيق وقالوا له : هل تزوجت امرأة أخرى فقال كلاً . . . فقل له : ولكنك كنت عندها قال : نعم : وتنفق عليها . . . نعم وقد استأجرت لها هذا المسكن . . . نعم - وتبيت عندها . . . وأبيت عندها . . . ماذا تكون إذن ؟ إنها عشيقة . فقل له ، تفضل اذهب لاملام عليك ، لالوم عليك ، حرموها زوجة وأباحوها عشيقة بقانونهم !!

حدث هذا بالفعل والتحقيق . . . تحقيق البوليس . . . ويأتى أيضاً فيما يتعلق بالتعدد أن « اتين

دينيه « مستشرق فرنسي كان قد ذهب إلى الجزائر في عهد الفرنسيين ، وهو فرنسي أقام في الجزائر في بلدة اسمها « بوسعادة » استراح إلى الجب ، واستراح إلى الناس ، واستراح إلى الخلق ، وكلها أغرته : الجب : الطبيعة الصحراء ، الناس كلها أغرته بأن يقيم في الجزائر ، فأقام ، أقام في عهدين : عهد كان فيه التعدد مسموحاً به .

وعهد حدث فيه عدم التعدد ، أو الدعوة إلى عدم التعدد ، أو الإقلال من التعدد .

وبعد ذلك لاحظ ثلاث ملاحظات ، كتبها باللغة الفرنسية في أحد الكتب ، كتب يقول :

حيثما منع التعدد والطلاق ، وجدت ظواهر ، لم تكن موجودة أيام كانت إباحة التعدد والطلاق .

ما هي هذه الظواهر التي وجدت عندما منع التعدد ؟

أولاً : « كثرة العوانس » هذا أمر .

الأمر الثاني : كثرة اللقطاء .

الأمر الثالث : كثرة الأمراض السرية .

هذه المسائل الثلاثة « حدثت بعد أن منع التعدد ، وبعد أن منع الطلاق ، وليس معنى إباحة

التعدد أنه مفروض ، وليس معنى ذلك أنه لا بد من التعدد . .

كلا : وأنتم تعلمون أنه مع إباحة التعدد الآن في القاهرة يمكن أن يكون نصف في الألف هم

الذين يعددون الزوجات ، وإذا ارتفعت عن أكثر من اثنتين يمكن أن يكون ربع في الألف ،

وهكذا الأمر ، نغني يكاد يكون التعدد مع إباحتها معدوماً .

ولكن من الوجهة النظرية ، لو فرضنا أن شخصاً من الأشخاص إما أن يتزوج وإما أن يزني ،

فبياح له أن يتزوج - هذا رأى الكاتب الفرنسي يقول ويستشهد بالتعداد وبالتجربة ، ماذا

حدث ، وماذا كان . لكننا نتساءل الآن ما هو إذن المعنى الصحيح للقضية « الشريعة » صالحة لكل

زمان ومكان ، أن الشريعة أنزلت للإنسان من حيث هو إنسان ، لا للإنسان من حيث هو

مصري ، أو من حيث هو فرنسي ، أو من حيث هو كذا وكذا فيما يتعلق بالوطن .

إنها نزلت للإنسان من حيث هو إنسان . وما دامت قد أنزلت للإنسان من حيث هو إنسان ،

فإنها صالحة لكل زمان ومكان ، لا تتغير ، لأن الإنسان هو أيما كان ، الإنسان هو الإنسان في

عواطفه . وفي انفعالاته ، وفي سلوكه ، في تصرفه ، في عقله ، في ذكائه ، في إحساسه ، وأنزلت

الشريعة إذن للإنسان من حيث هو إنسان ، فهي إذن صالحة لكل زمان ومكان ، صالحة في

مبادئها وصالحة في وسائلها إذا حددت ، وكل خروج عليها إنما يكون انحرافاً .

## في الانحراف ودواعيه

لكن ماذا حدث عندنا في مصر؟ الذي حدث عندنا نحن في مصر أننا كنا نطبق نظام الشريعة الإسلامية ، ثم جاء الاستعمار ونسف الشريعة الإسلامية من القطر المصري ، وأحل محلها القانون الوضعي ، واستقدموا قضاة ومستشارين من الأقطار العربية ، ثم رأى أن هذا النظام لا يتأقن أن يستمر كثيرًا ، فأنشؤا مدرسة الحقوق ، وكانت تسمى مدرسة ، قبل أن تكون كلية فأنشأ مدرسة الحقوق لتخريج قضاة أو محامين أو مستشارين إلى آخره ليحكموا بالقانون الوضعي ، وكان لابد أن يكون المنهج ، والبرامج فيها هو القانون الوضعي . . . وزال الاستعمار وحاولنا أن نتخلص من كل آثار الاستعمار ولكننا ألفنا كليات الحقوق ، وألفنا مدرسة الحقوق ، فخيّل إلينا أن الأمر عادي ، ولكن الأمر في حقيقته ليس بعادي ، إنه غاية الغرابة ، أن نقيم نحن - في بلدنا وفي قطرتنا - كليات للغزو الفكري . لتتابع آثار الاستعمار ، ولنعمل على استمرار آثار الاستعمار ، ننفق عليها ، ونربي فيها أبناءنا ، ونضع أبناءنا في جو ليغزوهم هذا الجو فكريًا ليكونوا أوريين أكثر منهم مسلمين أو أكثر منهم وطنيين ، لأن الوطنية تقتضى أيضًا أن نتخلص من الغزو الفكري ومن آثار الاستعمار ، ولكننا ألفنا الأمر ذهب إلى كلية حقوق عين شمس لإلقاء محاضرة وسألت : كم عدد المحاضرات في الكلية في الأسبوع ؟ فقبل اثنتان وعشرون محاضرة .

كم منها للشريعة الإسلامية ؟ درسان في الأسبوع ، وعشرون درسًا للقوانين الوضعية لو كانت هذه الكلية في فرنسا ، ما كانت تزيد على ذلك ، أو لو كانت في إنجلترا ما كانت تزيد على ذلك وأحب أن أقول : إنه لو كانت في إسرائيل أيضًا ما كانت تزيد على ذلك .

محاضرتان للشريعة الإسلامية في بلد إسلامي ، محاضرتان فقط مقابل عشرين محاضرة لاستمرار الاستعمار ، أو لاستمرار آثار الاستعمار ، أو للغزو الفكري فيما يتعلق بالاستعمار .

هذا لا يتأقن أن يستمر طويلا ، ولكن لأننا ألفنا ، ولأننا لم نفكر في الوضع ولأننا ألفناه كما ألف النامس التعارض والتناقض الفكري ، ولكنهم ألفوه واستمروا عليه ، لم يفكر فيه أحد . من أجل ذلك كانت الأمانة - الآن - موضوعة في أعناقكم ، أنتم - إنني تحدثت عنها ، ولكن الحديث عنها كان في مجالات ربما لاتتصل كثيرًا بمجالات القانون ، ولكن مجالات القانون حينما نفكر في الأمر - وحينما نتبصر في هذا الموضوع ، فإنه تصيح مسئوليتنا كبيرة ، ونحن مؤمنون ، ومن غير شك هنا مجموعة كبيرة ، إن لم يكن الكل من الصالحين المؤمنين ، كيف يتأقن

أن يسكت الصالحون المؤمنون وهم يسمعون ( ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الظالمون ) .  
 ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما  
 شجر بينهم ) يحكموك في حياتك ، ويحكموك بعد مماتك - بسنتك - فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في  
 أنفسهم - في صدورهم - في قلوبهم - حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً : نقول : أين القانون  
 الذى تحكم به ؟ وهذا سؤال من أسخف الأسئلة . كيف وأنت مسلم تحدث اللغة العربية تقول :  
 أين القانون ؟ القانون أمامك في الكتب ، موجود في كتب الفقه ، وكتب التشريع الإسلامى .  
 هل يتأتى أن يكون شخص تخصص في التشريع ، ثم لا يفهم كتاباً في التشريع باللغة  
 العربية ، وليس بلغة لاتينية ، ولا أعجمية ، أو شىء من هذا القبيل إنما هو باللغة العربية ليس في  
 ذلك حجة ، ليس في ذلك مطلقاً ، أى مستند للدفاع عن تطبيق التشريع الإسلامى ومع ذلك  
 فهناك هذه المقومات الكيرة التى كتبت فيما يتعلق بالموضوع ، والتى تيسر كثيراً فيما يتعلق  
 بالموضوع ، وأحب أن أقول : إن مجمع البحوث الإسلامية وضع القانون المدنى كله ، على  
 مذاهب مختلفة ، وقننه ، وكان في لجانه المختلفة مستشارون من القانون ، وفيه علماء ، وفقهاء في  
 كل مذهب من المذاهب ، وهو الآن بصدد تقنين القانون الجنائى ، لكن مع ذلك أعتقد أنه عمل  
 ما كان ينبغى أن يكون ، مع أنى أنا شخصياً - الذى بدأت به والذى شرعت فيه ، لكن الآن  
 ما كان ينبغى أن يكون ، لأنه مادامت كتب التشريع باللغة العربية ، ومادامت هى في التشريع ،  
 ومادامت فيها الفصول والأبواب والفقرات . فعلماء التشريع المرشعون المستشارون ، القضاة ،  
 من السهل عليهم جداً أن يستخرجوها من هذه الكتب باللغة العربية .  
 نعود فنقول : إن الدين نزل هداية للعقل .  
 ونعود فنقول : إن الآيات فيما يتعلق بهذا الموضوع صارمة .

### في الاجتهاد وموقعه

قد يتساءل إنسان : ما هو موقع الاجتهاد فيما يتعلق بهذا الموضوع ؟ أليس الاجتهاد فتحاً لباب  
 التصرف عقلياً فيما يتعلق بالتشريع ؟ وعن هذه النقطة أتحدث الآن ، فيما يتعلق بالاجتهاد هناك  
 فكرة ، في الواقع ، خاطئة عند الكثيرين - حتى كبار المثقفين - أن الاجتهاد إما أن يكون في أمر  
 سبق في عهد الرسول ﷺ ، وإما أن يكون في أمر استحدث من بعده ، حدث في العصر الحاضر  
 سلا .

ومعنى الاجتهاد : أن الأمور التي كانت في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ينبغي أن يبذل الإنسان جهده وطاقته في البحث ، ليصل عن طريق المراجع ، والكتب والسيرة والتاريخ ، والأحاديث النبوية ، وتفسير القرآن إلى ما كان عليه الرسول عليه الصلاة والسلام ليس في ذلك ابتداء ولا اختراع ، ولا تصرف عقلي ، ولا شيء من هذا القبيل ، وإنما هو يبحث ليصل إلى الحقيقة ومعنى الحقيقة عنده فيما بحثه أن يصل إلى ما كان عليه الرسول ﷺ ، فإذا ما وصل إلى ما كان عليه الرسول ﷺ فقد انتهى البحث وسلم الأمر ، أما الاجتهاد فيما يتعلق بالمسائل التي لم تكن في عهد الرسول ، وإنما حدثت في العصر الحاضر ، فليس معناه مطلقاً ابتداء ، أو اختراع أيضاً ، وإنما معناه بذل الجهد لوضع هذا الخط الحديث ، أو المشكلة الحديثة أو المسألة الحديثة ، في موضعها ، تحت قاعدة كلية ، من القواعد القرآنية أو النبوية تحريماً أو تحليلاً .

يعنى مثلاً مسألة « الحشيش » لم يكن موجوداً بالحكم فيه ، والمجتهد فيما يتعلق بأمر الحشيش يبذل جهده ، ليضع الحشيش تحت قاعدة كلية من قواعد الدين ، إما تحريماً وإما تحليلاً ؛ لأنه في المبدأ لا يدري إن كان هذا الأمر محرماً أو حلالاً ، فيبذل جهده ليضع هذا الأمر تحت قاعدة كلية .

( البيرة ) مثلاً لم تكن موجودة ، وكل هذه الأنواع من الخمور ( ويسكى ) وغيره لم تكن موجودة ، ماهو موقف المجتهد ، فيما يتعلق بالحكم في هذه المسألة أو تلك ؟

موقفه هو أن يبذل جهده مع التقوى ، مع الإخلاص ، مع النزاهة الكاملة ، يبذل جهده مع عدم التحيز ، يبذل جهده ليضع هذه المسألة أو تلك تحت القاعدة الكلية المحرمة ، أو المحللة ، فإذا أدى به اجتهاده إلى أنها توضع في قاعدة كلية تحرّم ، يصبح الحكم محرماً ، وإذا أدى به اجتهاده - مع الإخلاص مع التقوى ، مع النزاهة - إلى أن هذه المسألة تدخل في قضية محللة تدخل تحت التحليل أو الحل ، هذا هو الاجتهاد .

### في مقدمات الاجتهاد ووسائله

لكن هذا الاجتهاد أيضاً له مقدمات ، وله وسائل ، هذه المقدمات بديهية ، ليس فيها شيء من التعقيد .

معرفة اللغة العربية : إن من أوائل الشروط فيما يتعلق بالمجتهد معرفة اللغة العربية معرفة تمكنه أن تصل به إلى مستوى فهم القرآن العربي المبين .

**معرفة الأحاديث النبوية :** ولا بد من معرفة الأحاديث ومن الإلمام بها إلمامًا يجعله على معرفة فيما يتعلق بجو الأحاديث النبوية ، لأنه يجوز أن يفنى ، ويكون هناك حديث من الأحاديث ، معارض أو مخالف لفتواه .

**معرفة السيرة النبوية :** لمعرفة الواقع الذي كان عليه الرسول ﷺ ، ومادام الدين قد طُبِّقَ عملياً وطبق في فترة طويلة من الزمن ، طبقه الرسول ﷺ ، وطبقه الصحابة رضوان الله عليهم في عهد الخلفاء الراشدين ، وتحدث عنه الصحابة ، وتحدث عنه الرسول - مادام قد طُبِّقَ ، فإننا اختلفنا في أمر من الأمور لاندلجاً إلا إلى التطبيق .

ما هو الواقع الذي كان في عهد الرسول ﷺ ؟ ماذا كان ؟ النتيجة التي أريد أن أنتهى إليها وبها تكون الخاتمة :  
ما هو الموقف ؟

الموقف لخصه أحد الصحابة في كلمة تشبه أن تكون إعجازاً ، يقول : « اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفِيتُم » فقد كُفِيتُم هذه برهان كامل على : « اتبعوا » وهي أيضاً برهان كامل على و « لا تبتدعوا » اتبعوا فقد كُفِيتُم ، ولا تبتدعوا فقد كُفِيتُم . لأن من يبتدع إنما هو الشخص الذي لا يكون عنده الكفاية ، ونحن عندنا الكفاية منذ : ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ) .

عندنا الكفاية ، إذن الخاتمة أو النتيجة التي نحب أن ننتهى إليها هي « اتبعوا ولا تبتدعوا » فقد كُفِيتُم ، إذا اتبعنا ولم نبتدع ، ما هي النتيجة ؟  
النتيجة هي : ما تحدث الله سبحانه وتعالى عنه ، وضمنه لمن اتبع شريعته ، ضمن له السعادة في الدنيا والآخرة ، وضمن له الفوز ، وضمن له النصر ، وضمن له سعة الرزق ، وضمن له كفالاته ، وعنايته سبحانه ورعايته . ضمن له كل هذه النواحي ، ووعد الله سبحانه وتعالى لا يتخلف .

### خاتمة

وأريد أن أختتم بواقعة حدثت في الأيام الأخيرة ، حدث في هذه الأيام الأخيرة أن وفدًا من أوروبا ، من كبار علماء أوروبا من فرنسا ، وفيه واحد من إيطاليا ، وواحد من إنجلترا وفدًا على مستوى رفيع جدًا ، ذهب إلى السعودية ، ذهب بالفعل ، وقبل أن يذهب تكاتب وتراسل هو

ووزير العدل السعودى ، ووزير العدل السعودى رجل نابه متطور متفتح الأفق ، راسلوه واتفقوا على أن هذا الوفد الأوربى يذهب إلى السعودية ، ليتحدث مع علماء السعودية فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى الإسلام ، وذهب الوفد ، والتقى هو والوفد العربى : كان وزير العدل وكان مستشار الملك ( معروف الدواليبى ) وكان ( محمد بن مبارك ) من سوريا وكان بعض علماء السعودية ، وأخذوا يتحدثون فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى الإسلام .

وانتهز الوفد الأوربى وما كان متصوراً مطلقاً أن هذا الذى يقال هو حقوق الإنسان فى الإسلام ، وصل الإسلام بحقوق الإنسان إلى ما لم تصل إليه أوروبا ، وفى نهاية الجلسة التى تعددت طبعاً عدة مرات ، وفى نهاية الأبحاث سأل الوفد الأوربى : ولكن ماذا عن قطع يد السارق ؟ وأجاب ( معروف الدواليبى ) الذى كان رئيس الوزراء سابقاً فى سوريا ، وقد كان مستشاراً لجلالة الملك وكانوا فى الرياض ، قال له : انظر إلى الصحراء ، يمكن إذا كنت فى الوسط والمجهت يمينا تجد ألف كيلومتر ، ويسارا ألف كيلومتر ، وأماما ألف كيلومتر ، وخلفا ألف كيلومتر وتصور أن سيارة قامت من الرياض ، وهذه السيارة محملة بالذهب والفضة قامت من الرياض لتذهب إلى مكان على بعد عشرين كيلومتر ، لا يتأق مطلقاً أن يتعرض لها متعرض فى هذه الصحراء التى لا بلدة فيها ، ولا شرطة ، ولا حرس ، ولا بوليس ، لاشىء من هذا القبيل فى هذه الصحراء الشاسعة تقوم سيارة محملة بالذهب والفضة ، لتذهب من الرياض إلى هذه المدينة الأخرى ولا يتعرض لها متعرض لماذا ؟ لأننا نطبق الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بقطع يد السارق ، لكن انظر الآن إلى بلد مثل ( نيويورك ) التى يقولون عنها إنها وصلت إلى قمة الحضارة ، كم فيها من القتل فى ساعة واحدة من أجل السرقة ؟ وكم فيها من القتل فى اليوم الواحد ، فى أربع وعشرين ساعة بسبب السرقة ؟ قتل وجرحى و قطع أكباد ، و قطع أمعاء بالسكاكين ، وضرب بالنار وبكل شىء ، فى أربع وعشرين ساعة ، ثم تعال إلى المملكة العربية السعودية بأكملها كم قطعنا من يد فيها فى مدة عشرين سنة ؟ قطعنا أيدي تعد على أصابع اليد الواحدة ، وتقولون بعد ذلك إن الإسلام قاسى فيما يتعلق بقطع يد السارق ، هناك القتل ، والذبح ، والسحل ، وكل ما يتأق أن يكون من أجل السرقة ، وهنا لاشىء قطع يد السارق أو عدد من السارقين فى مدى عشرين سنة . وأجمع الوفد الأوربى أن هذا أحكم نظام فيما يتعلق بمنع السرقة ، وقالوا لو طبقناه لكان الأمن على كل حال ، وفى النهاية أهيب بأعضاء مجلس الشعب فى جمهورية مصر العربية ، أن يعتمسوا بالإيمان ويقرروا العودة إلى تطبيق التشريع الإسلامى ليؤدوا الأمانة ويفوزوا بالسعادة فى الدنيا والآخرة ، والله تعالى ولى التوفيق ، وهو الهادى إلى أقوم طريق .

## في الاجتهاد

إن باب الاجتهاد لم يغلق ، ولم يغلقه أحد ، ولا يتأتى أن يغلقه أحد ، ولم يقل عالم من العلماء المستيرين إن باب الاجتهاد قد أغلق ، بيد أن هذا الموضوع يحيط به كثير من اللبس في أذهان الكثيرين من الناس . . وذلك لأن الاجتهاد ينصبُّ على أمرين .

أحدهما : الاجتهاد في المسائل التقليدية المذكورة في كتب الفقه ، من عبادات ومعاملات وهذا معناه أن يبذل المجتهد ما يستطيع ليصل إلى الوضع الحقيقي الذي كان عليه الرسول ﷺ - في هذه المسألة أو تلك ، فهو في بحثه هذا يجب عليه أن يتخلى من كل فكرة شخصية في الموضوع ، وأن يسير موطئاً النفس على أن يستجيب لنتيجة البحث ، فيقرر النتيجة التي وصل إليها في تحقيق ما كان عليه الرسول ﷺ في المسألة التي يبحث عنها .

إن المجتهد في هذا الموضوع لا يبتدع ولا يخترع ، ولا يقول من عنده شيئاً ، وإنما دوره الوحيد هو التثبت مما كان عليه الرسول ﷺ ، فإذا ما وصل إليه انتهى دوره ومن أجل ذلك يقول كل متدين ، كما قال أئمة المذاهب : إذا صح الحديث فهو مذهبي وليس لأحد أن يقول برأى شخص إذا كان للرسول ﷺ في الموضوع حديث من الأحاديث .

والأمر الآخر : من الاجتهاد ، فهو الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص من الأمور المستحدثة التي أحدثها التطور الزمني ، والمجتهد في هذا مهمته محددة ، إنها بذل كل ما يستطيع من جهد فكري لربط هذه المسألة بقاعدة عامة من قواعد الدين الكلية تحريماً أو تحليلاً ، وذلك لأن كثيراً من المسائل الجزئية التي تحدث بتطور الزمن تندرج تحت قاعدة كلية من القواعد الموجودة في الدين .  
فتلأ : هذه الأنواع الكثيرة من المسكرات أو الأنواع الكثيرة من المخدرات لم تكن في الصدر الأول ، وعمل المجتهد الحكم بالنسبة لها أن يربطها بقاعدة كل مسكر حرام بالنسبة لأنواع الخمر بقاعدة كل مُقْتَرَّ حرام بالنسبة لأنواع المخدرات .

ولقد قال أئمة الفقه الذين اجتهدوا في مثل هذه المسائل بالنسبة للمخدرات إنَّ مَنْ شَرِبَ الحشيش مُسْتَحِلًّا له فقد كفر ، لا يصلح عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين .

المجتهد في الأمور المستحدثة التي أحدثها التطور الزمني لا يبتدع ، إذ هو الآخر لا يأتي بشيء من عنده ، وإنما هو يجتهد في الربط بين الجزئيات المستحدثة والقواعد الكلية ، لأن هذه الجزئيات تندرج تحتها .

وليس هناك نوع ثالث من أنواع الاجتهاد وإذا كان بعض الناس يظن أن الاجتهاد اختراع وابتداع وإتيان بالرأى الشخصى ، ومحاولة تغيير الدين بحسب التطور الزمنى فإنه مخطئ .  
والواقع أن الذين يظنون أن الاجتهاد اختراع وابتداع كثيرين حتى في كبار المثقفين من الحقوقيين ، ففي بعض اللجان التي تضم حقوقيين وعلماء دينيين ، يأتي بعض الحقوقيين مكوناً رأياً معيئاً في الطلاق أو تعدد الزوجات أو الميراث ، ويعلق رأيه في اللجنة ، فإذا اعترض على رأيه بعض علماء الدين قائلين إنه غير موافق للشرع ، يقولون لهم : اجتهدوا ، ومعنى هذا بكل بساطة غيروا الدين ليتفق مع رأينا أو افهموا النصوص الدينية في ضوء ما نقول ، ومن يقول اجتهدوا بهذه الكيفية يكفيننا منه هذا القول أنه لا يصح أن يكون في لجنة من اللجان التي تدرس أموراً متعلقة بالدين ، وذلك أنه في مظهره وفي أقواله لا يعبأ بالدين ، ويظن أن رأيه هو الصحيح .

### في الدين هاد للعقل

ولقد نزل الدين هادياً للعقل وقضية الدين هاد للعقل يؤمن بها كل متدين ، وذلك أنه لو كان القائد في العقيدة أوفى التشريع هو العقل لما كان من ضرورة للدين .  
الدين إذاً من أمور العقائد وفي أمور التشريع هو القائد للعقل ، والله سبحانه تعالى أعلم بالصالح للإنسان ، ورسمه سبحانه في الوحي عقيدة وتشريعات .  
ويجب على المؤمن أن يستجيب استجابة كاملة للوحي :

وإذا كان الأمر كذلك فلا يتأتى أن يقول إنسان يزعم أنه مسلم ، اجتهدوا حينما يقال له إن رأيك مخالف للدين ودولة الإيمان لا تخرج عن الوحي في أحوال المسلمين الشخصية المتصلة بالدين ، كالزواج والبطلان ، ونظام الأسرة على وجه العموم ، وإلا أصبحت الأسرة تقوم على أساس محرم ، وأصبحت العلاقات الأسرية تسير على نسق لاديني وهذه هي المعارضة التامة ، بل هذا مناقض لوجوب تحقيق دولة الإيمان .

وإذا كان الاجتهاد مفتوحاً على النسق الذي قلنا ، فإن للاجتهاد شروطاً يجب أن تتوافر منها ثلاث : معرفة اللغة العربية معرفة دقيقة ، لقد كان الإمام الشافعي مثلاً يعتبر أديباً من كبار الأدباء لقد كان يحفظ شعر المهذلين على كثرته ، وأسلوبه نفسه ينبئ عن فحولة في الأدب يندر وجودها ، وهكذا كان بقية الأعلام ، وذلك أنهم اتصلوا عن قرب بالقرآن الكريم حفظاً وفهماً ، واتصلوا بآلاف الأحاديث في أسلوبها العالى ، أسلوب النبوة ، أسلوب جوامع الكلم .

إن معرفة اللغة العربية معرفة عميقة شرط مهم من شروط الاجتهاد .  
والشرط الثاني : هو حفظ القرآن وفهمه حفظاً وفهماً في الدرجات العليا للحفظ والفهم ،  
يتمكن معهما من استحضار النصوص القرآنية المتصلة بموضوع البحث ، ومعرفة أسباب النزول ،  
وذلك أن آيات القرآن الكريم قد نزل الكثير منها في مناسبات ، ويزيد فهم الإنسان لها حينما يعرف  
أسباب النزول ، وقد أُلّف أسلافنا كتباً كثيرة في أسباب النزول ، وهي متداولة معروفة وحفظ  
الأحاديث النبوية الشريفة المتصلة بالأحكام عبادات ومعاملات ، أو العكس من الأحاديث  
المتصلة بموضوع الاجتهاد .

أما الشرط الأخير للمجتهد ، وهو شرط لا يتوافر للكثيرين ، فهو الذكاء وذلك لأن المجتهد  
يربط بين المواضيع مستنبطاً ومستتجاً فإذا لم يكن عنده الذكاء الكافي لذلك فإنه لا يتأتى أن  
يستتج ويستنبط في إحكام ودقة .

فإذا توافرت هذه الشروط ، فإن لصاحبها أن يجتهد ، وسيكون موفقاً بإذن الله إذا أخلص  
النية وإذا أراد بعمله وجه الله . . . . .

### في الغصب والسرقة واللقطة

الغصب هو أخذُ شيء له قيمة بغير إذن المالك ورجماً عنه ، وحكمه : على الغاصب رد العين  
المغصوبة ما دامت قائمة . لقوله عليه السلام « على العبد ما أخذ حتى يرد » .  
وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يحل لأحد أن يأخذ متاع أخيه لاعباً أو جاداً فإن أخذه  
فليرده عليه وإن نقص في يده ردّ ما نقص أو ردّ ثمنه .

أما السرقة فقد قال الله تعالى :

( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم )  
وهذا الحكم صريح لا لبس فيه ، فمن سرق تقطع يده ، وإذا كان هذا محل اتفاق فإن  
الفقهاء اختلفوا في المقدار الذي تقطع فيه اليد .

فذهب الجمهور تقطع يده إذا سرق نصاباً ، إلا أنهم اختلفوا في قدره ، فعند الإمام مالك  
النصاب ثلاثة دراهم فتي سرقها أو ما يبلغ ثمنها لما فوقه وجب القطع .

واحتج في ذلك بما رواه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع في مِجَنِّ ثمنه ثلاثة

دراهم .

وقال مالك رحمه الله : وقطع عثمان رضى الله عنه في أترجة قومت بثلاثة دراهم .  
وقال مالك : وهو أحب ما سمعت في ذلك . وذهب الشافعي رحمه الله إلى أن الاعتبار في قطع  
يد السارق ربع دينار أو ما يساويه ، والحجة في ذلك ما أخرجه الشيخان من طريق الزهري عن  
عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً .  
أما اللقطة : فإن نافعاً رضى الله عنه يروى أن رجلاً وجد لقطه فجاء إلى ابن عمر فقال : إني  
وجدت لقطه فما تأمرني فيها . فقال ابن عمر عرفها أى أعلن عنها قال قد فعلت قال : زد .  
قال : قد فعلت قال : آمرك أن تأكلها لو شئت لم تأخذها وهذه الإجابة من ابن عمر رضى  
الله عنه مظهر من مظاهر ورعه وتقواه يقول الإمام محمد بن أبي الحسن :  
« من التقط لقطه تساوى عشرة دراهم فصاعداً عرفها حولا ، فإن عرفت وإلا تصدق بها ،  
فإن كان محتاجاً أكلها ، فإن جاء صاحبها خيره بين الأجر « أى الثواب من الله » وبين أن يغرمها  
له « أى يرد قيمتها عند مقدرته على ذلك .

### في الزنى

لا يثبت الزنى إلا باعتراف الزانى أو رؤية أربعة شهود عدول ، أو بإتيان المرأة للولد مكتملاً في  
أقل من ستة أشهر .  
ويجب في حالة ثبوت الزنى أن يُرجم الزانى إن كان محصناً ، ويُجلد إن لم يكن محصناً ،  
وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين يقول الله تعالى : ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
جلدة ولا تأخذكم بها رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابها طائفة  
من المؤمنين ) أما الرجم فقد ثبت بالسنة كما في قصة ماعز والغامدية الذى يقوم بالحد هو الإمام  
أو نائبه لا الزوج ، حتى لا يكون المجتمع فوضى إذا اقتصر كل إنسان ممن أساء إليه ، أما في الحالة  
التي ذكرها السائل - في حالة رؤية الزوج وحده - لا يثبت الزنى من الوجهة القضائية الشرعية ،  
ما دام الزانى لم يعترف ، وبذلك لا يصح قتله ، فإن قتله الزوج فقد اعتدى وظلم وخالف الشرع .  
وفي هذه الحالة يقدر القاضى العقوبة التي يراها والتي توجبها الظروف والملابسات ، ويجوز أن  
تكون هذه العقوبة قتل القاتل إذا رأى القاضى أنه كاذب ، أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن  
فترة من الزمن تطول أو تقصر بحسب ما يرى القاضى من صدق القاتل أو الريبة في أمره والحكم  
الذى صدر لا يعارضه الدين ما دام قد تبين للقاضى الظروف المخففة .

## في حد الزنى

يعمل دين الإسلام على صيانة الأعراس ، وعلى حياة الأسرة مترابطة قوية ، وهو في نفس الوقت يدرأ الحدود بالشبهات كما قال ﷺ ادرءوا الحدود بالشبهات وخاصة فيما يهدم الكرامة إلى الأبد كالزنى وهو لهذا شدد في إثبات جريمة الزنى لخطورة حكمها وسمعتها وبيّن أن الزنى لا يثبت إلا بأربعة شهداء رأوا حقيقة الزنى وحدّ الزنى للمتزوج وللمتروجة الرجم حتى الموت ولغيرهما الجلد مائة جلدة لا فرق في ذلك بين مسلم وغير مسلم ، وهذا إذا كان برضا الزانى والزانية ، وإذا أُكْرِه أحدهما إكراهاً حقيقياً سقط عنه الحد . قال تعالى ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وقال : ( لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون )

على أن الرجم للمحصن - رجلا كان أو امرأة - والجلد لغير المحصن - رجلا كان أو امرأة - إنما هو شريعة الأديان كلها .

ومن المعروف أن النصارى يتبعون في شريعتهم التوراة ، والتوراة تقول بالرجم ، وكتب السيرة تروى القصة التالية .

زنى يهوديان من خيبر ، وكانا محصنين ، وكره اليهود رجمها لشرفها فيهم ، فبعثوا رهطاً منهم يسألون النبي ﷺ فأمرهم برجمها ، فأنكر اليهود حكم الرجم في التوراة ، فبين ابن صوريا - وكان أعلمهم باعترافهم كذبهم ، وأثبت أن حكم الرجم موجود في التوراة ثم أسلم ، يقول سبحانه : ( وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولّون من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين ) .

## في شروط قبول التوبة رد الحقوق لأصحابها فما الحكم إذا كان صاحب الحق قد مات ؟

إن الله سبحانه وتعالى أمر بالتوبة وحث عليها الرسول ﷺ وأجمعت الأمة على وجوبها على كل مسلم ومسلمة فقال سبحانه وتعالى : ( وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ) وعن الأغر بن يسار رضى الله عنه فيما رواه الإمام مسلم قال : قال رسول الله ﷺ : يأبى الناس توبوا إلى الله واستغفروه ، فإني أتوب في اليوم مائة مرة ، وقد استعمل القرآن واستعملت السنة

الشريفة مختلف الأساليب المؤثرة ، وذلك لقيادة النفوس إلى الله بالتوبة مفتاح كل خير وباللجنة الأولى في طريق الله .

ولا ريب أن التوبة المتحدّث عنها إنما هي التوبة الخالصة النصوح ، التوبة تنبعث من قلب تفجرت فيه ينابيع الهداية ، فاتجه إلى الله في إخلاص مستغفراً مُنيباً .  
والتوبة من هذا النوع تستيعب حتماً ردّ الحقوق بقدر الاستطاعة ، إنها تفي أن يبرأ التائب من الحقوق التي عليه .

فإن كانت مالا أو نحوه رده إلى صاحبه ، وإن كانت حد خلاف ونحوه مكنه منه أو طلب عفوه ، وإن كانت غيبة استحله منها ، أما إذا استحال رد الحقوق أو كان أشبه بالمستحيل بالنسبة للتائب فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فإذا بذل التائب جهده في رد الحق ثم لم يتمكن من رده فقد أبرأ ذمته أمام الله سبحانه وتعالى ، وفي هذه الحالة نرجو الله سبحانه أن يتقبل توبته ، وأن يتجاوز عما استحال تحقيقه .

### في عقد القران بعد زنى العروسين

إن العقد في هذه الحالة صحيح مادام قد استوفى الشروط من المهر والوكالة والشهود ، أما الحياة التي قبل العقد والزواج فإنها حياة سفاح وإثم ومعصية ، وكلا الشخصين آثم وإثمها - لاشك - وعقابهما هو إثم الزاني والزانية .  
أما الولد الذي أنجباه ، فهو ولد سفاح والقوانين الوضعية تبيح الاعتراف به ، وتعطيه الحقوق التي يُعطها الولد الشرعي .

ولكن الدين لمحافظته دائماً على الطهر والعفاف والحياة الفاضلة لا يقر هذا الاعتراف ، لأنه يكون إقراراً لشرعية الغرة التي نتجت عن الزنى ، وهذا مالا يتأتى أن يقره الدين .

في سيدة وضعت يوم الخميس والزوج توفي يوم الجمعة مباشرة  
فكيف تكون عِدَّة هذه السيدة ؟

عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام ، وهذه السيدة التي ذكرت في السؤال توفي عنها زوجها بعد الولادة فينطبق عليها هذا الحكم .

وربما التبس على السائل أن الحامل عدتها وضع الحمل ، ولكن هذه لم تكن حاملا عند الوفاة ، فقد توفي عنها زوجها بعد أن وضعت لا قبل أن تضع :  
قال تعالى : ( والذين يُتوفونَ منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهنَّ أربعة أشهرٍ وعشراً ، فإذا بلغنَّ أجلهنَّ فلا جناحَ عليكم فيما فعلنَّ في أنفسهنَّ بالمعروفِ والله بما تعملون خبير ) .  
ولو توفي عنها زوجها قبل أن تلد ثم ولدت بعد وفاته بيومين أو أكثر أو أقل فعدتها تنتهي بالوضع ، يقول تعالى : ( وأولاتُ الأحمالِ أجلهنَّ أن يضعن حملهنَّ ) .

### في نشوز الزوجة

هذا الامتناع إما أن يكون لعذر من مرض ونحوه أولاً ؛ فإن كان لعذر فعلى الزوج أن يعالجها ما استطاع فإن كان عيباً مانعاً من الجماع أو الاتصال بها مما نصَّ الفقهاء على أن يُفسخ به النكاح فسح ، ولها جميع حقوقها الزوجية .

وإن كان العيب مما يرى برؤه عاجلها من مالها أو من ماله وأما إن كان الامتناع نشوزاً أو إباءً منها فقد أرشد القرآن الكريم والسنة الشريفة إلى العلاج ، قال تعالى : ( واللاتي تخافون نشوزهنَّ فعظوهنَّ واهجروهنَّ في المضاجع واضربوهنَّ ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إن الله كان علياً كبيراً ، وإن خِفتم شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ، فابعثوا حَكِيماً من أهلهِ وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفِّقَ اللهُ بَيْنَهُمَا ، إن الله كان عليماً خبيراً ) .

قال العلماء : ليس للمرأة التي تمتنع عن زوجها إذا طلبها نفقة ولاحق حتى ترجع عن هذا النشوز ، فإن أطاعت ورجعت إلى الحق وإلا انفصلت عنه بلا حقوق ، ونذكر في هذا المجال قوله ﷺ : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ولم تأتُه فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح » ( متفق عليه ) .

وقوله : لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها .  
رواه الترمذى وقال : حسن صحيح .

### في حكم زيارة القبور

زيارة القبور مطلوبة شرعاً لما رواه الإمام مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة »

وكان ذلك في بدء الإسلام حيث كان النبي ﷺ قد نهى عنها أولاً ثم أمر بها .  
وبعد أن اطمأنت القلوب بالإيمان أصبحت الزيارة مطلوبة إلى الآن لأخذ العبرة والعظة منها  
والاستعداد والتذكر للدار الآخرة .

### في حكم من أفتى بغير علم

الإسلام يكره الأدعاء والتدخل فيما لا يحسنه الإنسان وليس من شأنه ، لأن ذلك فيه إضلال  
للناس وتضليل لهم .  
والإسلام يدعو إلى إسناد الأمور إلى أهلها ، قال تعالى : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم  
لا تعلمون ) .  
فن سئل عن شيء لا يحسنه يجب عليه ألا يتجرأ على الكلام فيه خوفاً من الخطأ والزلل الذي  
يترتب عليه ضياع الحقوق وفساد الأحكام .  
وقد ورد في الأثر أجروكم على الفتيا أجروكم على النار ، وجاء أيضاً ، من أفتى بغير علم فقد  
ضل وأضل .  
ويجب على من يريد أن يستفتى عن شيء من الدين أن يتوجه بسؤاله دائماً إلى من يتقن ذلك ،  
كما ورد في الآية السابقة ، ويتعد عن الأدعياء الذين لا يحسنون القول في هذه الأمور إن كان يريد  
الوصول إلى الصواب .  
والناس دائماً يستفتون أهل العلم الصادقين ، وليس للفتيا طريق غير هذا .

### في الفروق والمميزات بين الرجل والمرأة

هناك فروق ومميزات بين الرجل والمرأة من حيث التكوين الجسمي والنفسي ، ومن حيث  
الخصائص الطبيعية المميزة لكل منهما .  
ولقد راعى الإسلام كل هذه الخصائص والمميزات التي يختلف فيها الرجل عن المرأة والذكر  
عن الأنثى ، وجعل لكل دوره ومجاله مصداقاً لقول الرسول ﷺ « كل ميسر لها خلق له » .  
فجعل التزين ولبس الحرير والتحلل بالذهب مما تختص به الأنثى في ملابسها وزينتها لكي تتفق  
مع رسالة الأنوثة ، التي خلقت من أجلها .

أما الجهاد والنضال والعمل والسعى ومجاهدة الأعداء ومغالبة الشدائد فقد جعلت كل هذه الخصائص والخصال للرجال .

وحق لا يتشبه الرجل بالمرأة ولا ينحرف عن مميزاته واختصاصاته حرم الله عليه لبس الحرير واستعمال الذهب عن علي رضي الله تعالى عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وذهباً فجعله في شماله ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » رواه أبو داود بإسناد حسن .

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي ، وأحل لنسائهم » .

وعن علي رضي الله عنه قال : « نهاني رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب » . يحرم الشرع إذن على الرجال لبس الذهب ، وكذلك الفضة .

أما من حيث استعمال الذهب والفضة فإن الإسلام يحرم استعمالهما على الرجال والنساء على السواء ، فيحرم اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ، فلا يجلب لرجل مسلم ولا لامرأة مسلمة أن تأكل في آنية من الذهب أو الفضة . عن أم سلمة زوج النبي ﷺ : قالت : إن رسول الله ﷺ قال « الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » .

وما من شك في أن استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب ترف وإسراف يتنافيان مع الوضع الاقتصادي السليم الذي تقره الأديان وتدعو إليه .

### في الميراث

إن الله سبحانه وتعالى حينما شرع نظام الميراث فإنما شرعه لحكمة علمها سبحانه ، ولقد أراد من الذين آمنوا بالله ورسوله أن يتبعوا نظامه في الميراث كما يتبعون نظامه في غيره ، والمؤمن الصادق الإيمان هو الذي يستجيب لله ورسوله في الصغير من أمور الدين والكبير منها ، فإذا ما أراد تغيير ذلك بنحو من الأنحاء فإنه يدل بعمله على أنه غير مطمئن القلب للتشريع الإلهي .

يقول تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ) .

ومن المعروف أن الهبة قبل الوفاة صحيحة شكلاً ، فإن كان الهدف منها حرمان بعض الورثة فإنها حرام من ناحية جوهر الموضوع ، فإذا لم يكن هناك ورثة فالهبة لا بأس بها ، أما إذا وجد ورثة فعلى الإنسان أن يتبع الوضع الإسلامي السليم ، وهو ترك الأمر لنظام الميراث الإسلامي .

## في الشمن المؤجل

لقد أباح جمهور الفقهاء أن يكون الشمن المؤجل أعلى من الشمن المدفوع فوراً ، وذلك لأن الشمن المدفوع فوراً يمكن الانتفاع به في معاملات تجارية أخرى ، أما الشمن المؤجل فإنه لا يتأتى فيه ذلك .

وهذا النوع من المعاملات ليس داخلاً في نطاق الربا . ومع ذلك يجب أن يراعى أن تكون المعاملات التي من هذا النوع معاملات سليمة تجارياً وأخلاقياً ، فلا يجوز أن تستغل حاجة المشتري ، فيرفع البائع الشمن كما يريد مُضاعِفاً المكسب أضعافاً مُضاعفة ، فإن ذلك فضلاً عن كونه إثماً من وجهة النظر الأخلاقية ، لا يجوز شرعاً . وأن التاجر الذي يراعى حق الله ويراعى واجبات الخلق الكريم ينعم بالبشرى التي أعلنها الرسول ﷺ في قوله : التاجر الصدوق يحشر مع النبيين والصدّيقين والشهداء .

## في نجاة صاحب الكبيرة

يرى بعض العلماء عدم نجاة صاحب الكبيرة كالزاني ، سبق له الزواج أو لم يسبق ، وكذلك الزانية إذا ماتا بغير توبة ، للأحاديث الواردة في كفر صاحب الكبيرة بحسب الظاهرة ومن ذلك قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » .

وجمهور المسلمين على جواز الغفران لهما في الآخرة لقوله تعالى ( إن الله لا يغفر أن يُشركَ به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) .

وقد قرن الله تعالى الزنى بالشرك وقتل النفس ، وبين أن عباد الله حقاً لا يزنون ، وأن الزاني خارج عن نطاق العبودية فقال تعالى في وصف عباد الرحمن : ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً ، يُضاعَفُ له العذاب يوم القيامة ويخلدُ فيه مُهاناً إلا مَنْ تاب ) .

وأمر الغفران في غير الشرك موكولٌ إلى الله سبحانه وتعالى : ( إن شاء غفر وإن شاء عذب ) . ولكن الذي ينبغي أن يُعرف هو أن الاعتماد على الغفران مع ارتكاب المعاصي لا يجوز لقوله تعالى : ( فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ) .

والندم على المعصية والخوف من العذاب عليها والعزم على عدم العودة إليها شرط لقبول التوبة منها .

فعلى الرّافى والزانية الإقلاع عن غيِّها والمبادرة بالتوبة والتضرع إلى الله تعالى ، واستيفاء شروط التوبة الصحيحة .

فإن حالت ظروف بينهم وبين التوبة مع عزمها عليها وقصدها إليها كان احتمال المغفرة أكبر . وإن تهاونا بالتوبة وفرطاً في المبادرة إليها كان احتمال العقاب أشد ، وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نذكر قوله تعالى : ( ولا تقربوا الرّئي إنه كان فاحشة وساء سبيلاً ) .

### في تولى المرأة القضاء

لا يميز مذهب من مذاهب المسلمين تولى المرأة القضاء ، ويخطئ كثير من الناس الحقيقة أو لا يفهمون الأمر على وجهه الصحيح حينما يقولون : إن مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه يميز تولى المرأة القضاء ذلك أن أبا حنيفة مثله كمثل الإمام مالك والإمام الشافعى والإمام أحمد ابن حنبل لا يميز تولى المرأة القضاء .

وتوضيحاً للأمر نقول : إن مذهب الإمام أبي حنيفة يرى : أن المرأة لا تصلح للقضاء وليست أهلاً له ، ولا يجوز أن يوليها الوالى منصباً من مناصبه ، ولكن لو فرضنا أن الوالى أقدم على المحرم ولم يُيال بالمنوع شرعاً فولأها القضاء آتماً بذلك ومخالفاً للشرع فهل في هذه الحالة ينفذ حكمها وقضاؤها أو لا ينفذ ؟

ويرى الإمام أبوحنيفة أن حكمها : ينفذ فيما عدا الجنايات ، أما المذاهب الأخرى فإنها ترى أن حكمها لا ينفذ لافي الجنايات ولا في غيرها .

ليس الخلاف إذن بين المذاهب في جواز تولية المرأة القضاء ، فذلك ممنوع بالإجماع ، ومن يولها القضاء آثم بالإجماع ومخالف للشرع بالإجماع والخلاف ينحصر في أنه إذا وقعت جريمة توليتها القضاء هل ينفذ حكمها أو لا ينفذ . . هذا هو رأى الشرع وكل متبصر مستنير مخلص في تولى المرأة القضاء .

## وفى حكم من يخون الأمانة

يقول الله تعالى فى آية صريحة وفى أمر واضح : ( إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها ) ولقد بين رسول الله ﷺ وضع خائن الأمانة أنه منافق ، يقول صلوات الله وسلامه عليه : « آية المنافق ثلاث : إذا حدّث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أوّتمن خان » . أما الذين يؤدّون أماناتهم فإن الله سبحانه وتعالى يذكرهم فيمن أفلح من المؤمنين فيقول : ( والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ) . ويقول رسول الله ﷺ فيما رواه الإمام أحمد : « أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » .

والأمانة التى أحب الله سبحانه وتعالى أن تؤدى هى :  
 أولاً : أمانة الإنسان بالنسبة إلى نفسه هو شخصياً ، فلا يتدنس يائمه ولا يتلوّث بمعضية ولا يعمل عملا يشينه فى المجتمع ولا يسعى مسعى لا يليق بالكرامة الإنسانية .  
 وثانياً : هى أمانة الرجل بالنسبة لأسرته ، فإن عليه رعايتها والعناية بها من تهذيب وتربية وتعلم ، عليه بالسعى لكفاية رزقها .  
 والأمانة ثالثاً : هى أمانة حقوق العباد التى أوّتمن عليها كالودائع وصيانة السر ، وذلك أن السر أمانة وإفشاءه خيانة للأمانة .  
 والأمانة بالنسبة للمجتمع هى ألا يخون الوطن بأى نوع من أنواع الخيانة .  
 والأمانة من قبل ذلك ومن بعده هى مراعاة ما أمر الله سبحانه وتعالى به ، وذلك بأدائه على وجهه ، وفى الوقت الذى أحب الله سبحانه وتعالى أن يؤدّى .  
 وخيانة الأمانة إنما هى خيانة لله ورسوله ، يقول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ) فخائن الأمانة منافق أغضب الله ورسوله إنه آثم فهو فى النار .

## في تركة المتوفى

إذا مات إنسان وله تركة فإن أول شيء يؤخذ من التركة إنما هو تكاليف دفن الميت ، ثم يؤخذ منها الدَّين ثم ينظر بعد ذلك في نصيب كل وارث من التركة فإذا لم يسدد الورثة الدَّين من التركة فالتبعة عليهم .

ومع ذلك فإن الميت يناله نصيب من المسئولية إذا كان قد ماطل في سداد الدين ، وإذا عاجله القدر قبل سداده فالتبعة كلها على الورثة ، وقد بين رسول الله ﷺ في صراحة لا لبس فيها ، عظم جريمة الماطلة في سداد الدين ، والتباين في أمر حقوق الناس حتى لقد ورد في صحيح مسلم عن ابن قتادة - رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قام فيهم فذكر أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال فقام رجل فقال : يا رسول الله أرأيت إن قُتلت في سبيل الله أتكفر عنى خطاياى ؟ فقال : رسول الله ﷺ نعم إن قُتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر . ثم قال رسول الله ﷺ : كيف قلت ؟ قال : أرأيت إن قُتلت في سبيل الله أتكفر عنى خطاياى ؟ فقال له رسول الله ﷺ : نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدَّين فإن جبريل عليه السلام قال لى ذلك - رواه مسلم .

والحديث الذى أشار إليه السؤال حديث وارد ، ولما وضحت خطورة إثم الماطلة في الدَّين وضوحاً سافراً لا لبس فيه كان رسول الله ﷺ يهتم بمن مات وعليه دَين يحاول أن يسدَّ عنه دينه بوسيلة من الوسائل الكريمة .

## في العلم بالعبادة

إن العبادة لا بد في صحتها من العلم الصحيح بورودها ولا بد من العلم الصحيح بكيفية عن طريق الشرع الذى أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ فلا يعبد الله إلا بما شرع ، على الكيفية التى شرعها ، لأنه وحده العالم بما يليق به ، فهو وحده الذى يرسم طريق الوصول إليه فمن جهل ذلك لا تصح عبادته ، فالعابد الجاهل بالعبادة لا عبادة له ، بل إنه في الوضع الصحيح . ليس بعابد فلا بد إذن من تصحيح العبادة بالعلم بها وبكيفيةها ، وأما العالم الذى لا يعمل بعلمه فإنه من الذين أضلهم الله على علم ، وعلمه حجة عليه ، والذى يعلم ولا يعمل أسوأ حالاً من الذى لا يعلم ولا يعمل .

وأما من ناحية المقارنة بينها فقد قيل لأحد الأثرياء - وكان عنده خادمان أى خادميك شر؟ فقال : هذا ثم هذا . وإن العابد الجاهل بالعبادة والعالم الذى لا يعمل بعلمه ، كلاهما شر . والصورة التى يريد بها الإسلام ، إنما هى صورة العالم العامل .  
( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) .

### فى الخلاف بين الأئمة

من المشاهد أن ثمة اختلافاً بين العلماء المجتهدين فى كثير من مسائل الأحكام مما لم يرد فيه نص صريح أو واضح الدلالة على المراد ، أو ما ورد فيه بصور مختلفة تبيح جواز العمل على عدة وجوه .

وكل من الأئمة مصيب فى اجتهاده ، حيث بذل وسعه وكان مستكلاً لوسائل الاجتهاد ، ولكن المتأخرين تعصبوا لمذاهبهم ، وظنوا أن مذهب إمامهم هو السنة ، وما يخالفه لا أساس له . . . ومنهم من يدفعه إلى ذلك قصر العلم عن إدراك أدلة الأئمة ومكانتهم من العلم والدين ، والوسائل هنا يظن أن تكرار الله أكبر فى الأذان أربع مرات هو السنة لا غيره وأن أفراد كلمة قد قامت الصلاة فى إقامة الصلاة هو السنة لا غير . وكذا ترك قراءة البسمة فى الفرض هو السنة دون سواه .

ولكن هذه الأمور التى ظنها مخالفة للأحاديث النبوية ، قد وجدت فى كتب الحديث المعتمدة بأسانيد موثوق بها .

ووجودها لا يعنى التضارب بين المذاهب أو التعارض بين نصوص الدين ، إذ هذه الأمور ليست من الأمور التى تتناقض فيها الآراء أو تتصادم فيها الأفكار ، والرسول ﷺ لم يحدد لها صيغة معينة لا يجوز غيرها . بل أجاز فيها هذه الوجوه التى وردت فى المذاهب ، ورأى بعض الصحابة وجهاً فحمله عنه غيره ، ووصل الأمر إلى هذا الإمام فعمل به ، ورأى بعض الصحابة وجهاً آخر فحمله عنه من بعده حتى وصل إلى إمام آخر فعمل به ، ويجوز لكل مكلف العمل بأى وجه أراد .

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على يسر الدين ورفع الحرج منه ، وعلى عناية المسلمين بكل ما صدر عن النبي ﷺ من أفعال ، وعملهم بالوجوه المتنوعة لكل عمل من الأعمال فى عهد

الرسول ﷺ وعلى المسلم ألا يتعصب لمذهب من المذاهب دون سواه إلا بعد تعرف وجوه الأدلة والنظر في كتب الحديث المعتمدة ومعرفة أساس الحكم من النصوص قبل الحكم بمخالفة النصوص .

## في إذا دخل اللص المنزل بقصد السرقة وقتله صاحب المنزل فما حكم القتل شرعاً في هذه الحالة ؟

روى البخارى بسنده عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنها قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قُتل دون ماله فهو شهيد .

وقال ابن بطال عن هذا الحديث : إن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فإنه إذا قُتل في ذلك كان شهيداً فلا قود ( قصاص ) عليه ولا دية إذا كان هو القاتل . وهذا كله كان من قصد أخذ ماله ظلماً له ، ولم يكن سلطاناً أو حاكماً ، روى أبو داود والترمذى أن رسول الله ﷺ قال : « من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » وفي رواية لابن ماجه « من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد »

إن كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، وظلم المسلم حرام .  
والدفع عن النفس والمال والعرض واجب قال ابن المنذر والذى عليه أهل العلم : أن للرجل أن يدفع عن ماله إذا أريد ظلماً بغير تفصيل ، إلا أن كان من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للأثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه .  
وقد وقع حديث أبي هريرة عند مسلم أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ قال فلا تعطه قال : رأيت إن قاتلتى ؟ قال : فاقته ، قال رأيت إن قتلتى ؟ قال : فأنت شهيد . قال : رأيت إن قتلتها قال فهو في النار .

أى وأنت لا شيء عليك لأنه ظالم مقتر ، والله لا يجب الظالمين وهذا هو فصل المقام في الجواب عن هذا السؤال .

## في النية

يقول الله تعالى : ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً )  
ولكن مما يجب التنبيه له أن النية محلها القلب ، وأنه لا ضرورة مطلقاً للنطق بها باللسان ، إنما  
القصد القلبي للشيء فإذا قصد الإنسان بقلبه ، ولم ينطق بلسانه كان ذلك كافياً .  
يقول الإمام ابن القيم عن النية :

النية هي القصد والعزم على الشيء ومحلها القلب لا تعلق لها باللسان أصلاً ، ولذلك لم ينقل  
عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة في النية لفظ بحال ، وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح  
الطهارة ، والصلاة قد جعلها الشيطان معتكاً لأهل الوسواس يحبسهم عندها ويعذبهم فيها .  
ويوقعهم في طلب تصحيحها فتزى أحدهم يكررها ، ويجهد نفسه في التلفظ ، وليست من  
الصلاة في شيء .

## في الرهن

رأى الدين الإسلامي في الرهن أن منفعة العين المرهونة للمالكها الأصلي أي الراهن ،  
لا المرتهن .

وعلى هذا فعمرو الذي يملك عمارة ثم رهنها لزيد ، فإن عمراً المالك الأصلي هو الذي يأخذ  
إيجار هذه العمارة كله ، وليس لزيد حق الانتفاع بالعمارة : لا يأخذ إيجارها ولا يستغلها بأى وجه  
من الوجوه ، ولا يسكنها .

وليس لأحد أن يقول : ما فائدة الرهن إذن ؟

وذلك أن فائدته إنما هي ضمان وصول الحق إلى صاحبه ، فالرهن ضمان السداد إذا رغب عن  
قرض الضمان ، هذا فضلاً عن الثواب والأجر العظيم من الله سبحانه وتعالى في فك الكربات  
فضلاً عن تقوية العلاقات بين المجتمع حيث تكون الألفة والمحبة والمروءة التي يحرص الشرع الكريم  
على غرسها في النفوس وتعويد الثقة بين الأفراد والجماعات ، وإنجاز المشاريع التي تقام بتلك المبالغ  
التي يأخذها صاحب العين المرهونة كالمؤسسات والمصانع . . .

فإذا استولى صاحب المال على العين المرهونة بقصد الانتفاع بها في أخذ الإيجار ونحوه كان

ما يأخذه رباً وتتطبق عليه هذه القاعدة ، ( وكل قرص جر نفعاً فهو ربا ) . وقد حرم الله تعالى الربا حيث قال سبحانه وتعالى : ( وأحلّ الله البيع وحرم الربا ) .

مع أن الاستيلاء على العين والانتفاع بها مخالف للمروءة ومعطل للمشاريع ومورث للأحقاد التي تملأ القلوب بين الراهن والمرتهن حتى في ذريتها لأنه كثيراً ما يجبر التضيق على الراهن إلى بيع العين المرهونة فيراها أولاد الراهن وأقاربه ويتحسرون على ضياعها ، ويلعنون من تسبب في هذا الضياع ، وهذا كله فضلاً عن الوزر الذي يرتكبه المرتهن بأخذه الفائدة وأكله الربا . إذن . . . يحرم أخذ إيجار العين المرهونة عمارة كانت أو غيرها .

### في ثبوت النسب

من المقرر شرعاً أن الولد يثبت نسبه ما دام الفراش بين الزوجين قائماً ، لقوله ﷺ « الولد للفراش وللعاهر الحجر » كما يثبت النسبة بالبينة الشرعية بالإقرار . وقرر الفقهاء أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وأكثرها ستان لقوله تعالى : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) وقوله في آية الرضاع : ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) إلخ قالوا : فإذا كان للفصال أى الفطام ستان فإنه يبقى الحمل ستة أشهر وهي أقل مدة الحمل ، وفرعوا على ذلك ما يأتي : جاء في باب ثبوت النسب من كتاب الهداية وفتح القدير من كتب الحنفية ما نصه . إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد أقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه ، لأن العلوق سابق على النكاح ، فلا يكون منه وإن جاء به بعد تسعة أشهر فصاعداً ثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكت لأن الفراش قائم والمدة تامة .

وفي نفس المصدر مانصه : « وإن كان لها زوج وزعمت ( أى ادعت ) أنه ابنها منه وصدقها الزوج فهو ابنها وإن لم تشهد امرأة ، لأنه التزم نسبه فأغنى ذلك عن الحجّة » وفي حادثة السؤال : فإن الزوجية كانت قائمة بين الزوجين في المدة التي كانت تسبب الأولاد فيها إلى أبيهم والفراش قام بينهما تلك المدة والزوج صدق زوجته فيما كانت تدعيه أو على الأقل سكت ولم ينف نسب أحد من هؤلاء الأولاد إليه ، فيكون مقراً بالنسب .

فنسب الأولاد في هذه الحالة ثابت بالفراش ، وثابت بالإقرار فضلاً عن ثبوته بشهادة الميلاد ، وهي ورقة رسمية وحجة في ثبوت نسب الولد إلى أبيه ما لم يطعن عليها بالتزوير - وما دام الأمر كذلك فإن نسب الأولاد - موضوع السؤال - إلى أبيهم صحيح شرعاً ولهم الحق في ميراث أبيهم .

أما مسألة أن ميراثهم ظلم للأولاد الآخرين فليس بظلم ، فذلك مترتب على واقع الأمر وحقيقته ، فإن كان هؤلاء أولاداً للرجل حقيقة فلا ظلم في ميراثهم ، بل هو حق فرضه الله لهم ، وإن لم يكونوا في واقع الأمر وحقيقته أولاداً له كان ميراثهم - عند الله تعالى - أكلاً لأموال الناس بالباطل ، ووزر ذلك واقع على من زعمت نسبتهم إلى هذا الرجل والله سبحانه وحده هو العليم بأسرار الناس وحقائق أمورهم ، وهو سبحانه سيجازيهم عليها .

ورسول الله ﷺ : يحث الناس على تحرى الحق فيما يدعون ، ومراقبة ربهم ودينهم فيما يقدمون من حجج وبراهين ، فيقول ﷺ : « إنكم لتختصمون إليّ ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وإنما أنا بشر أقضى بما أسمع فمن قضيت له من مال أخيه شيئاً بغير حقه فإنما أقطع له قطعة من النار » ويقول ﷺ : أنا أقضى بالظاهر والله يتولى السرائر .

### في الوصية

الأصل في إجازة الوصية بثلث المال قوله ﷺ : « إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم » .  
والحكمة التي يهدف إليها الشارع الحكيم من ذلك هي تدارك ما فات المالك من تقصير في حياته لمن كان يجب عليه رعايته . ومساعدة بعض ذوى الحاجة - أجنبياً كان أو قريباً - تقريباً إلى سبحانه وتعالى .

ولهذا المعنى أجاز القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في المادة ٢٢٧ الوصية بثلث المال للوارث وغيره ، وتنفذ من غير حاجة إلى إذن الورثة ، كما أجاز الوصية بأكثر من الثلث ولا تنفذ فيما زاد على الثلث إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى .

وبناء على ما ذكر فإنه يجوز للسائل أن يوصى بثلث تركته لبنيه ، وتنفذ من غير حاجة إلى إجازة باقي الورثة ، غير أن الوصية التي أباحها الإسلام تقريباً من الموصى إلى الله سبحانه بسد حاجة ذى القربى يجب أن يراعى فيها ألا تكون سبباً في أحقاد أو ضعفان بين الأولاد وأبيهم وبين بعض الإخوة وبعضهم الآخر بسبب تفضيل بعض الورثة أو هضم لحقوق البعض الآخر ، فإن أدت الوصية إلى إثارة الكراهية والبغضاء بين الإخوة وأبنائهم من بعدهم فالأفضل تركها وإبقاء التركة لتوزيعها على الوجه الذي فرضه الله وقدره لكل وارث حسب حكمته السامية في محكم كتابه حفاظاً على صلة الرحم ومنعاً لقطعها .

## في فوائد التسيط

المبالغ التي استدفع زيادة على ثمن الأرض في صورة فوائد بعد أن تم الاتفاق على دفع الربح ثم تسيط المباني بدون فوائد هذه الزيادة ربا ، والربا حرام بصريح القرآن الكريم ، كما أن الفوائد التي تدفع على القروض ربا وأنها حرام كذلك ، وقد قرر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية أن فوائد القروض ربا ، والربا حرام كله بنص القرآن الكريم وليس لأحد - فردًا أو هيئة - أن تقرض المال بالربا .

ولا يجوز لأحد أن يقترض بالفائدة إلا للضرورة إذ الضرورات تبيح المحظورات ، غير أن الضرورة تقدر بقدرها وكل إنسان موكل لدينه وضميره في تقدير ضرورته وهو المسئول عن ذلك أمام ربه .

## في فوائد البنوك

الفوائد على السلف والقروض ربا كما قلنا في الإجابة على السؤال السابق ، سواء كانت هذه الفوائد يأخذها البنك من العملاء على السلف أو يأخذها العملاء على أموالهم المودعة في البنوك . أما المرتبات التي يتقاضاها الموظفون بالبنوك فهي حلال لأنها أجر على الأعمال التي يقومون بها ، فالمال الذي يأخذه الموظف نظير عمله بالبنك مال حلال فإن كان للموظف سهم في فوائد السلف والقروض كان هذا المال المأخوذ من هذه الفوائد الحرة ، أو يتصدق به على الفقراء لأنه مال حرام ، والمال الحرام سبيله الصدقة .

## في أسرار العبادات في الإسلام

إن الفقه الإسلامي هو مواد السلوك للمسلم ، إنه يتناول حياته في الصغير منها والكبير ، وينظم سلوكه الأخلاقي بأوسع ما تتضمنه كلمة : أخلاق منذ أن يصبح إلى أن يمسي ، ومنذ ميلاده إلى أن تنتهي به الحياة ثم ينظم شئون ميراثه إن كان له ميراث - بعد حياته . إنه ينظم سلوكه مع نفسه ويشرح له من ذلك ما خفي وما ظهر .

وينظم سلوكه مع الله فيبين له ما ينبغي أن يتحلى به حتى يصير ربانياً وينظم سلوكه مع إخوانه في المجتمع سلباً وإيجاباً ، قولاً وفعلاً .

إنه القانون الذى يبين أنواع السلوك من حيث كونه جائزاً أو واجباً أو مستحباً ومن حيث كونه حراماً أو مكروهاً وذلك فى ميادين الحياة .

لقد تتبع الأحاديث النبوية تتبعاً دقيقاً ونسقتها ، فأصبح بذلك صورة واضحة لحياة المسلم وتغلغل بذلك فى جميع الميادين ، حتى تلك ما كان الإنسان يظن أنه يتبته إليها ، أو يتجه نحوها .

خذ مثلاً مسألة الروائح الزكية أو العطرة ، نجد أنه يذكر عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من عرض عليه طيب فلا يردده فإنه خفيف المحمل طيب الرائحة » .

وعن أبى سعيد أن النبى ﷺ قال فى المسك « هو أطيب طيبكم » .

ويذكر فى الفرق بين التزين والكبر :

عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر ، فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة ، قال : إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق ، وغمص الناس » .

ومن هذا الوادى - وادى التزين والروائح الطيبة - عن جابر أن النبى ﷺ قال : « من أكل الثوم والبصل والكراث ، فلا يقربن مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » - متفق عليه .

ويتحدث الفقه عن الذهب والحرير والأقمشة المحلاة بالتصاليب فيذكر : عن أبى موسى ، أن النبى ﷺ قال « أحلَّ الذهب والحرير للإناث من أمتى ، وحرم على ذكورها » (رواه أحمد) والنسائى والترمذى وعن حذيفة قال : « نهانا النبى ﷺ أن نشرب فى آنية من الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن لابس الحرير والديباج وأن نجلس عليه » - رواه البخارى .  
وعن أنس : « أن النبى ﷺ ، رخص لعبد الرحمن بن عوف ، والزبير فى لبس الحرير ، لحكمة كانت بهما » .

وعن عائشة أن النبى : ﷺ ، لم يكن يترك فى بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه رواه البخارى .

وأبو دواد وأحمد ولفظه : « لم يكن يدع فى بيته ثوباً فيه تصليب إلا نقضه » .

ويتحدث الفقه عن نواحي التحفظ الصحى فيذكر : عن جابر عن النبى ﷺ : « أنه نهى

أن يبال في الماء الراكد « رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه » .

وعن جابر بن عبد الله في حديث له أن النبي ﷺ قال : « أوك سقاءك واذكر اسم الله وخمر إناءك واذكر اسم الله ، ولو أن تعرض عليه عوداً » متفق عليه ، ولمسلم ، أن رسول الله ﷺ قال ، غطوا الإناء وأوكوا السقاء فإن في السنة ليلة يتزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس فيه غطاء أوسقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الوباء .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « اتقوا اللاعنين ، قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله . قال : الذى يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم » أى الذى يقضى حاجته في الطريق الذى يسير فيه الناس أو تحت الأشجار التى يستظلون بها » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود . أما عن التبرج والتخنث فإنه يشرح :

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « صنفان من أهل النار لم أرهما بعد : نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات ، على رءوسهن أمثال أسنة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها ، ورجال معهم سياط كأذناب البقر ، يضربون بها الناس » رواه مسلم وأحمد . وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ : « لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل » رواه أحمد وأبو داود .

والحديث عن التبرج والتخنث يجر إلى الحديث عن كشف العورة : عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده قال : قلت يا رسول الله ، عوراتنا ما نأبئ منها وما نذر ، قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك ، قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال : إن استطعت ألا يراها أحد فلا يرينها ، قلت إذا كان أحدنا خالياً ، قال : فإله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه .

وعن علي رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حى ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن محمد بن جحش قال : مر رسول الله ﷺ على معمر وفخذه مكشوفتان فقال « يا معمر : غط فخذيك فإن الفخذين عورة » رواه أحمد والبخارى في تاريخه .

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « الفخذ عورة » رواه الترمذى وأحمد ولفظه : « مر رسول الله ﷺ ، على رجل وفخذه خارجة ، فقال غط فخذك فإن فخذ الرجل من عورته » .

وعن يعلى بن أمية : أن رسول الله ﷺ ، رأى رجلاً يغتسل في فضاء مكشوف ، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « إن الله عز وجل حى ستر يحب الحياء والستر ، فإذا اغتسل

أحدكم فليستتر» - رواه أبو داود والنسائي .

ويأخذ الجانب الأخلاقي شأنًا كبيراً في الفقه نذكر منه على سبيل المثال :

عن ابن عباس رضى الله عنها ، أن النبي ﷺ مرَّ بقبرين فقال إنها يعذبان وما يعذبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله ، وأما الآخر فكان يمشى بالهيمه « رواه أصحاب الصحاح ، وفي رواية للبخارى والنسائي ، وما يعذبان في كبير » ثم قال : « بلى كان أحدهما . . » وذكر الحديث .

ويصل الأمر إلى تنظيم كيفية الأكل والشرب ، وما يقوله الإنسان عند خروجه من البيت وعند دخوله وعند ركوبه وعند نزوله وفي الملابس مثلا :

عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ ، إذا لبس قيصاً بدأ بيمينه . وعن أبي سعد ، قال كان رسول الله ﷺ ، إذا استجد ثوباً سماه باسمه ، عمامة أو قيصاً أورداء ، ثم يقول : « اللهم لك الحمد ، أنت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له ، وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » رواهما الترمذى .

وما كان الفقه في يوم من الأيام خاصاً بجانب من الحياه الاجتماعية دون جانب .

لقد كان يتضمن الأخلاق ويتضمن التشريع كان يشمل على العبادات والمعاملات : بيعاً وشراءً وجهاداً وقتالاً وملاماً ، نكاحاً وميراثاً ، لقد كان الفقه يشرع للإنسان في جميع أقطاره وزواياه .

وكانت الطريقة المثلى للتأليف في الفقه هي الطريقة التي اتبعها السلف الصالح رضى الله عنهم . لقد اعتقدوا اعتقاداً موفقاً ، هو أن مهمتهم إنما هي : جمع الأحاديث في كل مجال وتنسيقها وتبويبها وتقسيمها إلى فصول وإلى فقرات تنتظم جميعها تحت وحدة متحدة هي الحياه الإسلامية .

والحياة الإسلامية لا تنقسم إلى ميادين لتفصل وتعدد ، إنها وحدة متماسكة ومن هنا كانت هذه الكتب الأولى في « الحياة الإسلامية » تبدأ بالحديث عن الوحي وعن الإيمان وعن العلم . وإذا تصفحت كتاباً مثل الموطأ للإمام مالك ، رضى الله عنه - وهو كتاب فقه - برغم كل ما يمكن أن يقال ، بل هو في نظرنا كتاب الفقه المثالي : فإنك تجد فيه فصلاً عن حسن الخلق وفصلاً يطول عن صفة الرسول ﷺ ، للتأسى به ، ومتابعته في أخلاقه وسلوكه ، وفصلاً عن الرؤيا ، وتجد فصلاً عن العلم ، وفصلاً عن أسمائه ﷺ .

كان الفقه الإسلامى صورة كاملة لحياة المسلم على صورتها الصحيحة ، وفي ترابطها الذى لا انفصام له ولا انفكاك .

لقد كان شرحاً للإسلام وتفصيلاً للإيمان ، والإسلام هو تصوير للحياة التى أحبها الله لمن كانوا خير أمة أخرجت للناس ، والإيمان الإسلامى تعبير عن الحياة الإسلامية الخالصة المخلصة . والإيمان فى وحدته التامة شعبٌ كثيرة .

عن أبى هريرة ، رضى الله عنه ، يقول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، والحياء شعبة من الإيمان » .

وحينما بين سادتنا العلماء المحققون ، الذين أخلصوا لله ورسوله ، تلك الشعب عن طريق الأحاديث الشريفة التى وضحت الإيمان ، وعن طريق الآيات القرآنية الكريمة ، التى تحدثت عن الإيمان قسموا تلك الشعب إلى ما يختص منها بالقلب وما يختص باللسان وما يختص بالبدن أى أن الإيمان يغمر الكيان الإنسانى كله اعتقاداً وقولاً ، وفعلاً .

ومن الأحاديث الشريفة تبين أن الحب فى الله ، والبغض فى الله من الإيمان وأنه لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وأن الذى يؤذى جاره ليس بمؤمن من شيع وجاره جائع . وأن الجهاد من الإيمان ، يقول صلوات الله عليه وسلامه : « انتدب الله لمن خرج فى سبيله ، لا يخرج به إلا إيماناً ، وتصديق برسلى ، أن أرجعه بما نال من أجر وغنيمة ، أو أدخله الجنة ، ولولا أن أشق على أمتى ما قعدت خلف سرية ، ولو ددت أن أقتل فى سبيل الله ثم أحيأ ، ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل » .

ومنها تبين أيضاً أن : قيام ليلة القدر من الإيمان ؛ والإنصاف من النفس من الإيمان ، وبذل السلام للعالم من الإيمان . والإنفاق - من الاقتدار - من الإيمان ، وتطوع قيام رمضان من الإيمان ، والصلاة من الإيمان ، بل لقد عبر الله تعالى ، عنها بالإيمان فى قوله تعالى :

( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) ويتغلغل الإيمان فى الحياة الاجتماعية حتى يصل إلى السهل من أمرها والميسور فتكون إمطة الأذى عن الطريق من الإيمان ، ويكون إفشاء السلام - تعارفاً وتودداً : من الإيمان .

وإذا ما تغلغل الإيمان فى النفس وجد المؤمن حلاوة الإيمان وهو لا ينعم بحلاوة الإيمان إلا أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار .

لقد كان الفقه بياناً للحياة الإسلامية حسبما رسمها الرسول ﷺ وكان يلبى حاجات المجتمعات

فما يتعلق بالأحكام الإسلامية كلما أحدثت المجتمعات جديداً من الأمر أو ابتدعت شيئاً من الشئون .

لقد كان الصحابة يُلجئون إلى الآيات الكريمة يستلهمونها الصواب ، وإلى الأحاديث النبوية يستمدون منها الرشد .

ما كان الفقه في يوم من الأيام وما كانت هذه المواد التي تنظم الحياة آراء بشرية إنها ليست نتيجة منطق بشري أو تفكير إنساني يصدر عن الذات الإنسانية ، فيختلف فيه الناس من فرد إلى فرد ومن بيئة إلى بيئة ومن زمن إلى آخر كما يختلفون بحسب ذلك ، في كل ما هو نتاج بشري .  
كلا : إن الفقه الإسلامي إنما هو ميراث النبوة إنه شرح للوحي ، أو بتعبير أدق إنه ترجمة للوحي واستنتاج من قواعده العامة واتباع سلوك الرسول ﷺ باعتباره المسلم الأول ، ( أنا أول المسلمين ) .

أو باعتباره المطبق الدقيق لما أوحاه تعالى على قلبه رسالة إلى الإنسانية لهدايتها إلى الصراط المستقيم .

إن الفقه الإسلامي : اتباع وليس ابتداءً وأنه محاولة جاهدة لكشف الآثار النبوية والتمهيد وليس اختراعاً يؤلفه بشر .

ولقد كان أئمتنا ، رضی الله عنهم ينهون بأقوالهم وتزعاتهم وسلوكهم إلى هذا الأمر البدهي عند ذوى الشعور الديني .

لقد كان شعار أئمتنا جميعاً رضی الله عنهم « إذا صح الحديث فهو مذهبي » .

إنما أنا متبع لا مبتدع ، كل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذه الروضة الشريفة وصاحب هذه الروضة الشريفة هو وحده الإمام وكان الإمام لأنه الكائن الوحيد الذى اجتبه الله رسولا خاتماً للرسل ونبياً خاتماً للأنبياء .

وكل ما أتى به قرآناً كان ، أو حديثاً قدسياً أو حديثاً نبوياً شريفاً إنما هو مقدس ، لأنه ما ينطق عن الهوى ، ولأنه يدعو إلى الله على بصيرة ، ولأن من أطاعه فقد أطاع الله ، ومن اتبعه فقد أحبه الله .

( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) كان سلفنا الصالح يتزعون هذه التزعة .

الخنوع المطلق لما جاء به رسول الله ﷺ لقد كانوا ، يسجدون للنص ، يسجدون له بجوارحهم وقلوبهم وأرواحهم ، وعقولهم ، لقد كانوا يخضعون عقولهم للنص ويجعلونه القائد الحكم المهيمن .

وكانوا يعرفون أن إدخال شخصيتهم في النص ، إنما هو انحراف يعظم أو يقل بحسب مدى التدخل البشرى في النص ، وكانوا يعرفون أن الوحي جاء هادياً للعقل ، قائداً له في الأمور التي لا يتأتى للعقل أن يلج ميادينها أو يقتحم حياها ، أو يلد فيها برأى يتفق عليه الناس . وهذه الميادين هي الدين وما دام الدين ليس رأياً بشرياً لأنه تنزىل من حكم حميد فإن كل موقف من الشخصية البشرية تجاه النص الإلهي إنما هو موقف لتبديل الدين من أن يكون إلهياً إلى أن يكون بشرياً .

ولو كان يستقيم الأمر على ذلك - أى على التبديل لما كان هناك من حاجة إلى الدين . يروى أبو داود والدارقطنى عن سيدنا على رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، لقد رأيت رسول الله ﷺ ، يسمح على ظاهر خفيه . إن الدين ليس رأياً وليس بالرأى ، وانظر إلى الحديث التالى : إنه معبر أقوى ما يكون التعبير ، ودقيق في مفزاه دقة بالغة .

عن البراء بن عازب ، رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إذا أتيت مضجعك ، فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم إني أسلمت نفسى إليك ووجهت وجهى إليك وفوضت أمرى إليك وألجأت ظهرى إليك رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابك الذى نزلت ، ونبيك الذى أرسلت فإن مت فى ليلتك فأنت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به » .

يقول البراء بن عازب : فرددتها على النبي ﷺ « أى أخذت فى إعادتها عليه ﷺ فلما بلغت : آمنت بكتابك الذى أنزلت قلت : ورسولك ، قال : لا ونبيك الذى أرسلت » رواه الستة .

وزاد البخارى والترمذى : « فإنك إن مت من ليلتك مت على الفطرة وإن أصبحت أصبحت خيراً » .

إن الصحابى الجليل البراء بن عازب رضى الله عنه أبدل كلمة بكلمة نسياناً منه لقد قال : رسولك « بدل أن يقول « نبيك » وكلمة رسول « تتضمن معنى النبوة فهى إذن فيها المعنى وزيادة وبحسب منطقنا ، وبحسب عقولنا تكون صالحة . . ولكنها فى منطق الحق لم تكن صالحة . إننا لا نرى بعقلنا ومنطقنا إلا الشكل والظاهر أما بواطن الأمور وأسرار الكلمات وحكمة الأوضاع المحددة واكتناه خفايا التقديرات الإلهية - كل ذلك إذا لم يكشف الله عنه أو عن بعضه - فإننا لا نصل إليه بمنطق البشر .

إنّا كل شيء خلقناه بقدر ، بمقدار محدد وتقدير معين . واكتناه سر هذا القدر أو هذا التقدير ، اكتناهها تاماً لا يصل إليه الإنسان ، بل لا تصل إليه الملائكة .  
(وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ، قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم) .

إن العلم الصحيح الصادق في عالم الهداية الإلهية والتربية الربانية إنما هو من الله سبحانه وكل ابتعاد عنه ، أو خروج عليه ، أو تغيير فيه إنما هو ضلال .  
وما من شك في أن الإنسان منذ أن وجد على ظهر الأرض يحاول أن ينزع نزعاً بشرية بمحنة ، ويتصرف في الوحي الإلهي نقصاً وزيادة وبترًا وإضافة وتغييراً وتبدلاً يحاول أن يقيم كل ذلك على قواعد يزعمها صحيحة .

فيقول مثلاً : إن الحكمة في تحريم شرب الخمر إنما هي المفسد التي تنشأ من الشخص الشارب فإذا ما انتفت تلك المفسد ، فلا مانع من شرب الخمر ويقول إن التكاليف الدينية إنما جاءت لإصلاح الضمير ، فإذا كان الضمير صالحاً فلا لزوم للتكاليف الدينية ويقول إن أعمال العبادة إنما هدفها التقرب إلى الله فإذا حصل القرب فلا حاجة إليها ، وهكذا يخرج الإنسان بأهوائه - ولا نقول بعقله - لأن كل ذلك أهواء يصورها الشيطان كأنها منطبق معقول - عن الدين - كما خرج إبليس قديماً بأهوائه التي تمثلت لذهنه منطقاً عن الدين .

والإمام الغزالي رضى الله عنه : يمثل لنا ذلك بمثال معبر ، فيذكر قصة رجل بنى له أبوه قصرًا على رأس جبل ، ووضع فيه شجرة من حشيش طيب الرائحة ، وأكد الوصية على ولده مرة بعد أخرى ألا يدخل هذا القصر من هذا الحشيش طول عمره ، وقال : « إياك أن تسكن هذا القصر ساعة من ليل أو نهار إلا وهذا الحشيش فيه ، فزرع الولد حول القصر أنواعاً من الرياحين ، وطلب من البر والبحر أو تاداً من العود والعنبر والمسك ، وجمع في قصره جميع ذلك من شجرات كثيرة من الرياحين الطيبة الرائحة فانغمرت رائحة الحشيش لما فاحت هذه الروائح .  
« فقال لا شك أن والدي ما أوصاني بحفظ هذا الحشيش إلا لطيب رائحته ، والآن قد استغنيانا بهذه الرياحين عن رائحته ، فلا فائدة فيه الآن إلا أن يضيق على المكان ، فرماه من القصر .

« فلما خلا القصر من الحشيش ظهر من بعض ثقب القصر حية هائلة وضرته ضربة أشرف بها على الهلاك ، فتنبه حيث لم ينفعه التنبه أن الحشيش كان من خاصيته دفع هذه الحية المهلكة ، وكان لأبيه بالوصية بالحشيش غرضان :

أحدهما : انتفاع الولد برأئحته وذلك قد أدركه الولد بعقله .

والثاني : اندفاع الحيات المهلكات برأئحته ، وذلك مما قصرت عن إدراكه بصيرة الولد ، فاغتر الولد بما عنده من العلم ، وظن أنه لا سر وراء معلومه ، ومعقوله كما قال تعالى : ( ذلك مبلغهم من العلم ) ، وقال : ( فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ) .

والمغرور من اغتر بعقله ، فظن أن ما هو منتف عن عمله فهو منتف في نفسه »

وما من شك كما يروى كتاب : إحصاء العلوم - في أن آراء الملل وكل ما فيها من الأوضاع ليس سبيلها أن يمتحن بالآراء والروية والعقول الإنسية ، لأنها أرفع رتبة منها ؛ إذ كانت مأخوذة من وحى إلهي لأن فيها أسراراً إلهية تضعف عن إدراكها العقول الإنسية ولا تبلغها ، وأيضاً : فإن الإنسان سبيله ، أن تفيده الملل بالوحي ممّا لا يدركه بعقله ، وما يخور عقله عنه ، وإلا فلا معنى للوحي ولا فائدة إذا كان إنما يفيد الإنسان ما يعلمه وما يمكن - إذا تأمله - أن يدركه بعقله . ولو كان كذلك لوكل الناس إلى عقولهم ، ولما كانت بهم حاجة إلى نبوة ولا إلى وحى لكن لم يفعل بهم ذلك فلذلك ينبغي أن يكون ما تفيده الملل من العلوم ما ليس في طاقة عقولنا أن يكون ما تفيده عقولنا إدراكه ثم ليس هذا فقط ، بل ما تستنكره عقولنا أيضاً . وذلك أن التي يأتي بها الملك - مما تستنكره العقول وتستبشعه الأوهام - ليست هي بالحقيقة منكورة ولا محالة بل هي صحيحة في العقول الإلهية .

فإن الإنسان وإن بلغ نهاية الكمال في الإنسانية : فإن منزلته - عند ذوى العقول الإلهية ، منزلة الصبي والحدث والخمر عند الإنسان الكامل .

وكما أن كثيراً من الصبيان والأغار . يستنكرون بعقولهم أشياء كثيرة مما ليست في الحقيقة منكورة ولا غير ممكنة ، ويقع لهؤلاء أنها غير ممكنة ، فكذلك منزلة من هو في نهاية كمال العقل الإنسي عند العقول الإلهية .

وكما أن الإنسان من قبل أن يتأدب ويتحنك يستنكر أشياء كثيرة ويستبشعها ويخيل إليه فيها ، أنها محالة ، فإذا تأدب بالعلوم واحتنك بالتجارب ، زالت عنه تلك الظنون فيها وانقلبت الأشياء التي كانت عنده محالة ، فصارت هي الواجبة ، وصار ما كان يتعجب منه قديماً في حد ما يتعجب من ضده .

كذلك الإنسان الكامل الإنسانية ، لا يتمتع من أن يستنكر أشياء ، ويخيل إليه أنها غير ممكنة ، من غير أن تكون في المحافظة كذلك .

ويشرح الشيخ الجليل أبو سليمان المنطقي ، كل ذلك في دقة دقيقة ، وفي أسلوب جميل ،

فيقول : إن الشريعة مأخوذة عن الله عز وجل ، بوساطة السفير بينه وبين الخلق عن طريق الوحي ، وباب المناجاة وشهادة الآيات وظهور المعجزات ، وفي أثنائها ، مالا سبيل إلى البحث عنه ، والغوص فيه ، ولا بد من التسليم المدعو إليه والمنبه عليه ، وهناك يسقط « لم » ويبطل « كيف » ويزول « هلا ؟ » وتذهب « لو » وليت في الريح ، ولو كان العقل يكتبني به ، لم يكن للوحي فائدة ولا غناء على أن منازل الناس ، متفاوتة في العقل ، وأنصباؤهم مختلفة فيه ، فلو كنا نستغني عن الوحي بالعقل ، كيف كنا نضع ، وليس العقل بأسره لواحد منا ؟ فإنما هو لجميع الناس .

ولو استقل إنسان واحد بعقله في جميع حالاته ، في دينه وديناه ، لاستقل أيضًا بقوته في جميع حاجاته في دينه وديناه ، ولكان وحده في جميع الصناعات والمعارف ، وكان لا يحتاج إلى أحد من نوعه وجنسه ، وهذا قول مرذول ورأى مخذول ( اهـ ) .

يقول هذا الشيخ الجليل : إن منازل الناس متفاوتة في العقل ، وأنصباؤهم مختلفة فيه ، ومعنى ذلك أن هذا الذي يروق لشخص عقليًا ، ربما لا يروق لغيره عقليًا ، ويجب من أجل ذلك ألا يتدخل العقل في الدين وإلا لاختلف الناس فيه اختلاف عقولهم ، وادعى كل : أن ماعليه إنما هو الحق وماعليه غيره هو الباطل وتنتج عن ذلك اتباع كل أهواءه ( أرأيت من اتخذ إلهه هواه ) فتفرق الأمة وتخرج على ما أحبه الله وأمر به . ( واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا ) . وإذا تساءلت الآن : ما هو إذن موقف العقل من الدين ، وموقف الدين من العقل فإننا نجمل الموضوع في النقط الآتية .

أنزل الدين هاديًا للعقل في جميع الأمور التي لو ترك العقل وشأنه فيها ضل السبيل ، وعجز عن الوصول إلى الحقيقة وهذه الأمور هي :

( أ ) العقائد في فيما وراء الطبيعة .

( ب ) المبادئ الأخلاقية إجمالاً وتفصيلاً .

( ج ) التشريع في قواعده العامة وفي بعض تفصيلاته وقواعده العامة تتضمن الجزئيات على مر الزمن وعلى اختلاف البيئات .

أما الطبيعة والكون . من سمائه ، وأرضه ، ومن جباله ، وبحاره ، ومن كواكبه ، وأقماره وشموسه . . .

أما المادة والطاقة ، أما أعماق البحار وآفاق السماء ، فإن كل ذلك قد تركه للإنسان يدرسه في مصنعه ومعمله بآلاته وأدواته ، وحثه على أن يجول في ذلك ما استطاع إليه سبيلاً - حتى يكشف

سنتن الله الكونية ونواميسه الطبيعية ، ويرى صنع الله الذى أتقن كل شىء ، ولم يحجر الدين على الإنسان فى هذا المجال ، اللهم إلا الواجب الذى ينبغى أن يكون شعاره دائماً . وهو أن يكون هدفه من كل ذلك الخير .

ونزل الدين ليقود الإنسان نحو الكمال الروحى ، والإنسان إنسان بالجانب الروحى منه ، وكلما سما الإنسان روحياً كان أسمى فى معنى الإنسانية .

والمعنى الروحى ووسيلة المعنى الروحى ، لاسبيل إلى تحديدهما من الإنسان نفسه وإنما تحديدهما مرده إلى الله سبحانه ، والقرب من الله ، أو بتعبير أدق ، تقرب الله للإنسان ، إنما مرجعه - هدفاً ووسيلة - هو الله نفسه ، وكل من حاول أن يتخذ طريقاً آخر فإنما يجرى وراء سراب ، والغاية والوسيلة حددهما فى كتابه الكريم . إنه حددهما بالأسلوب الإلهى نفسه ، أى أن التعبير عنها - التعبير نفسه إنما كان من الله ، سبحانه ، ومن فضل الله على المسلمين ، وعلى اللغة العربية ، أن كانت وسيلة فهم الإسلام ، كما أنها التعبير الإلهى ، التعبير الإلهى بما فيه من دقة كاملة وجمال معجز ، وكإل غير منقوص ومادام الأمر كذلك فليس للعقل إلا التسليم والخشوع والخضوع ، أو بتعبير أدق السجود . وهو ليس سجوداً تنسيفياً أو تحكيمياً ، وإنما هو سجد مصدره الإيمان اليقيني بأن هذا من عند الله ، ومادام من عند الله ، فإنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأنه تتريز من حكيم حميد ، ولأنه أحكمت آياته ، ثم فُصِّلَت من لدن حكيم خبير . من ذلك نتبين أن الدين هاد للعقل ، وأن العقل يجب أن يخضع ويسجد للوحى الالهى . بيد أن ذلك يسلمنا إلى سؤال آخر أو مشكلة أخرى هى أن القرآن يطالب دائماً بالتفكير والتدبر . (فاعتبروا يا أولى الأبصار) .

(إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) . وينعى على المشركين التقليد ، ويتهمهم بهم فى اتباعهم آباءهم فيتساءل (أولئك كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) وكثيراً ما نجد الآيات تحتم بـ (أفلا تعقلون) (أفلا تفكرون) (أفلا تبصرون) .

وكل ذلك يدل على أن القرآن يدفع الناس إلى استعمال العقل والواقع الذى لاشك فيه هو أن القرآن الكريم لا يستشير الملائكة ولا بنى الإنسان فى أية قضية من القضايا التى جاء بها الوحي ، ولا يحتكم إلى الإنسان باعتباره حكماً فى أى مبدأ من مبادئه ، ولا يطلب منه مشورة فى أية قاعدة من القواعد التى شرعها الله ، بل هذه الأوهام تدور بخلد المتدين فقط ، ذلك أن الوحي نزل على أنه رسالة السماء النهائية إلى العالم ، ونزل يبلغ أن هذه الرسالة صدق كلها ، ليس فيها جملة زائفة ولا كلمة ليست فى غير موضعها ، ولا حرف كان يحسن ألا يوجد ، كلا ، إنها الحق الخالص ،

ومن اتبعها فقد اهتدى ، ومن حاد عنها انحرف ، ومن ابتغى الهدى في غيرها أضله الله ومن تركها من جبار قصمه الله ، لأنها صراط الله المستقيم ونوره اللأواء وكل ما ذكره تعالى من التفكير والنظر والتدبر ، إنما أراد به الاعتبار ، وأراد أن يقول : تفكروا لتروا أن ذلك هو الحق ، انظروا لتعلموا أن ذلك هو الخير ، أما إذا رأيتم غير ذلك فإنما العيب في بصركم ، أو في بصيرتكم ، أو فيها معاً ، إذا رأيتم غير ذلك فاعلموا أن فطرتكم فسدت ، وأن قلوبكم ران عليها الإثم فضلت ، وأن عقولكم قد صدأت فأصبحت لا ترى الحق حقاً ولا الخير خيراً ، وأصبحت من الضلال بحيث ترى الخير شرّاً والشر خيراً ، وأصبح أصحابها كالأنعام بل هم أضل سبيلاً ، كل ذلك لانحرافكم عن الصراط المستقيم صراط الله . إن الله ، في عظمته وجلاله ، سبحانه ، لا يلقى برسالته ليحبثها الإنسان ويبدى فيها رأيه ، نفيًا وإثباتًا ، سلبًا وإيجابيًا ، كلا ، بل كل من توهم ذلك فإنه لا يقدر الله حق قدره ، وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ، وإنما ألقاها سبحانه لتتبع ، ولتتبع في خضوع وسجود ، ولتتبع دون حرج يحيك في الصدر ، أو شك يحول في النفس (فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليماً) . وكل من وجد في نفسه حرجًا من قضايا الدين ، وكل من لم يسلم تسليمًا كاملاً مطلقًا تامًا ، كل من كان كذلك فإنه يحسن به أن يرجع إلى إيمانه ليصححه ، وليتوب إلى الله توبة نصوحًا ، وياب الله مفتوح للتائبين آتاء الليل وأطراف النهار ، وفي كل نفس ، وفي كل لحظة ، يقول أبو عمر ومحمد بن إبراهيم الزجاجي النيسابوري . كان الناس في الجاهلية يتبعون ما تستحسنه عقولهم ووطائعهم ، فجاء النبي ﷺ فردهم إلى الشريعة والاتباع فالعقل الصحيح هو الذي يستحسن محاسن الشريعة ويستتبع ما تستقبحه .

ومسألة أخرى هي مسألة تعليل الأحكام ، وأن الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا وهي مسألة ترتبط بما قدمنا ارتباطًا وثيقًا ، ذلك أن التعليل ذو صلة وثيقة - عادة - بالمنهج في فهم الدين ، وهذه المسألة لا بد فيها من التفصيل .

أولاً : إذا كان الشارع سبحانه ، قد حدد العلة وحصرها ، فإن لنا أن نقول : إنها الحكمة من القاعدة التي شرعت ، ومادام الشارع هو الذي حددها فإن الحكم يدور معها وجودًا وعدمًا . ثانيًا : إذا كان الشارع قد ذكر علة دون أن يذكر حصرًا ، فإنه ليس لنا أن نقوم نحن بالتحديد والحصر ، وإنما موقف المسلم هو أن يؤمن بالحكمة التي ذكرها الشارع من إيمانه بأنه يجوز أن تكون هناك حكمة أخرى .

ثالثًا : إذا لم يذكر الشارع حكمة للحكم ، فإن لنا أن نلتمس - إذا شئنا - حكمة ، ولكن

يجب علينا ألا نزعّم أنها الحكمة الحقيقية التي أرادها الشارع ، ويجب علينا ألا نزعّم أنها الحكمة الوحيدة .

وكل ذلك أن العقل البشرى لا يحيط بالأسرار الإلهية ، وأن حكمة الشارع في أحكامه أسمى من أن يحيط بها البشر إحاطة تامة .

obeyikandil.com